وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير – البيض-

معهد العلوم الإقتصادية ، والعلوم التجارية

،وعلوم التسيير

قسم علوم إقتصادية

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي شعبة علوم إقتصادية

تخصص إقتصاد كمي

أثر سياسة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر

من إعداد الطالبين :

سعداوي عادل

قناشي عبد الحق

لجنة المناقشة :

الرئـــــــيس :	
المشـــــــرف:	د . بكريتي لخضر
الممتحـــــــن :	

السنة الجامعية : 2022 / 2023

الاهداء :

الى كل من اضاء بعلمه عقل غيره وهدى بالجواب الصحيح

حيرة سائليه

اهدي ثمارجهدي الى اسباب النجاح والصلاح والفلاح :

الوالدين الكريمين .

الى إخوتي و أصدقائي كل باسمه

الى جميع من احبه قلبي وتناساه لساني

اليكم جميعا دون استثناء.....

سعداوي عادل.

إهداء :

للوالدين الكريمين .

بكل فخروجد بين ثنايا قلبي

اهدي تخرجي وثمرة جهدي ألى سندي في هذه الحياة

ومصدرالامان الذي استمد منه قوتي إلى نورعيني وحظي الجيد وفوزي وفخري

إلى بهجة أيامي وظلي ونجاحي وأمالي كلها .

عبد الحق قناشي

شكر وتقدير:

نتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساهم

من قريب او بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع ونخص بالذكر

الأستاذ الدكتور : بكريتي لخضر

على رحابة الصدر وسعة الخاطر

وإشرافه وتتبعه المستمر لنا طيلة

إنجاز هذا العمل وكذا النصائح والإرشادات القيمة

وتشجيعه لنا طيلة مسيرة هذا العمل

ملخص الدراسة :

لقد برزت أهمية سعر الصرف كسياسة تساهم في تحريك وتطوير الإقتصاد الوطني في الجزائر بما لها من أثر بارز على مختلف متغيرات الإقتصاد الكلي ومحدداته وتأتي هذه الدراسة كمساهمة في إبراز مدى فعالية أنظمة أسعار الصرف على المتغيرات السابقة الذكر ، لهذه الاسباب إهتمت الجزائر كغيرها من دول العالم النامية بنظام أسعار الصرف الذي شهد تحولا خاصة بعد التحول من نمط الإقتصاد الموجه الذي تميز بالتزام الجزائر بسياسة تثبيت أسعار الصرف إلى الإقتصاد الحر و إقتصاد السوق الذي تميز هو الأخر بتحول إلى الأنظمة الوسيطية وسعر الصرف العائم المدار فمن خلال الدراسات النظرية والتجريبية كلا النظامين لهما أثر إيجابي على النمو الإقتصادي في الجزائر والدول النامية ولكن النظام الثابت لأسعار الصرف أكثر فاعلية في تحقيق نمو إقتصادي أعلى ، كما خلصت الدراسة أنه لا يمكن الجزم أن أي من هذين النظامين له أثار إيجابية على النمو في كل الظروف وفي كل الأحوال الإقتصادية بعبارة أخرى كل نظام إقتصادي في كل قطر له مميزات وخصائص تلزمه بإختيار ما يناسبه من أنظمة الصرف الوسيطية أو الثابتة وليس هناك نظام يصلح لأي بلد وفي كل الضروف.

المحتويات

الاهداء : 2

شكر وتقدير: 4
ملخص الدراسة : 5
مقدمة: 8
الفصل الاول: ..... **Erreur ! Signet non défini.**
مفاهيم ونظريات سعر الصرف 13
المبحث الأول: ماهية سياسة الصرف: 2
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف: 2
المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف : 4
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سعر الصرف: 6
المبحث الثاني: أنظمة وأسواق ووظائف سعر الصرف، وسياساتها: 12
المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف: 12
المطلب الثاني: أسواق ووظائف أسعار الصرف : 19
المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف : 23
خلاصة الفصل: 31
الفصل الثاني : الإطار النظري للنمو الإقتصادي 33
تمهيد: 34
المبحث الأول :ماهية النمو الاقتصادي 34
المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي 34
المطلب الثاني :النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي 36
المطلب الثالث :محددات النمو الاقتصادي واستراتيجية التنمية : 42
المبحث الثاني : سعر الصرف والنمو الاقتصادي : 48
المطلب الأول :سعر الصرف في نماذج النمو الاقتصادي 49
المطلب الثاني : تأثير أسعار الصرف على النمو الاقتصادي 51
المطلب الثالث :أنظمة أسعار الصرف والتطاير في الاقتصاد الكلي 53
خلاصة الفصل : 57
خاتمة عامـــــــــة : 58

مقدمة:

أضحى الإهتمام منصبا في الأونة الأخيرة في أدبيات الإقتصاد بدراسة الظواهر النقدية لما لهذه المتغيرات من أهمية بالغة في تحريك الألة الإقتصادية نحو ما تصبوا إليه الحكومات من سياسات وفي أولوياتها النمو والتنمية الإقتصادية قصد الوصول إلى هذه الأخيرة و بأقل التكاليف وهي من الأهداف الأساسية على مستوي الإقتصاد الكلي في المدى المتوسط والطويل بالنسبة لدول النامية ،ومن بين اهم المتغيرات التي يعطى لها اعتبار كبير ووزن هام في صياغة السياسة الاقتصادية الملائمة للوصول الى تلك الاهداف هو اعادة النظر في نمط سعر الصرف للمعلمهة الوطنية مع ضروره توخي الحذر نتيجة التعديلات المتكررهة في سياسة سعر الصرف مما ينجر عنه نتائج غير مرغوبة على الجانب الاقتصادي وقيمهةالعملة الوطنية ونظرا لسعر الصرف من اهمية بالغة التاثير على بنية الاقتصاديات الوطنية حيث يظهر هذا الدور جليا في مجموعة من المؤشرات الاقتصاديه الهامه معادلات التضخم معدلات النمو معدلات البطالة وغيرها من المؤشرات الفاعلة في البنية الاقتصادية والتي تستخدم لتقييم مدى نجاح وسلامة اي منظومه اقتصاديه ان فكرة عملات صرف تنطلق من عدم وجود عملةعالمية موحدة تعتمدها جميع الدول خاصة وان الذهب كعملة فقد تلك الصفه مما تتطلب التاسيس لوجود عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق سعر الصرف وفي هذا الشان ف الجزائر عانت ولفترات طويلة من اختلالات في ميزان مدفوعات ادت الى تدهور قيمة العملة الوطنية وتعدد سياسات اسعار الصرف مما انجر عنه اثار وخيمة على الاداء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام على المدى الطويل والقصير لذا كان الزاما على السلطات الرسمية ايجاد الاليات الفاعلة والناجعة من اجل المساعدة على ضمان استقرار اسعار الصرف بشكل يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتفادي الوقوع في ازمات من شانها المساس بوتيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر .

لقد أثارت قضية إختيار سعر الصرف الملائم لإقتصاد ما جدلا واسعا بين المنظرين الإقتصاديين من جهة وصانعي السياسات اقتصادية من جهة اخرى وهذا ما دفع معظم دول العالم إلى تبني الإتجاه نحو نظام التعويم كما أشار إليها صندوق النقد بظاهرة التفريغ .

وفي ظل التحرير المتزايد لرؤوس الأموال والسير الحثيث نحو التوجه الجديد لأنظمة الصرف الدولية تحاول معظم دول العالم إيجاد طريقة مثلى تلائم إقتصاداتها خاصة بعد إنتقال ألجزائر من

الإقتصاد الإشتراكي بعد الإستقلال إلى إقتصاد السوق أو الإقتصاد الحر فكان من الواجب عليها إعادة النظر في نوع سياسة الصرف المنتهجة وإختيار السياسة الملائمة لهذا الظرف ، كما انه عليها الإلتفات إلى الخصائص الجوهرية التي تميز الهيكل الإقتصادي للجزائر في هذه الفترة وأن كل تغير في سياسة سعر الصرف لابد أن يرافقها إعادة بناء المؤسسات التي تلائم هذا النوع أو ذاك من أنواع الصرف الذي تفرضه البيئة الإقتصادية .

إشكالية الدراسة :

إن وجود عملة وطنية قوية يرتبط إرتباطا وثيقا بوجود إقتصاد قوي ذو أسس متينة ، و أساس كل عملية تنموية تحقيق معدلات النمو الإقتصادي تخرج بالإقتصاد الوطني من مراحل الإنعاش المتوالية والمتتالية إلى بر الأمان وعليه يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى تأثير سياسة سعر الصرف في الجزائر على النمو الإقتصادي ؟

من خلال افشكالية العامة يمكن حصر الموضوع في اسئلة فرعية كما يلي :

الاسئلة الفرعية :

- ماهي اهم السياسات المتعلقة بسعر الصرف وفق المدارس الإقتصادية ؟
- ماهي سياسات سعر الصرف المطبقة في الجزائر ؟
- كيف أثرت سياسة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائرفترة 1990-2022 ؟

فرضيات الدراسة :

- لا تؤثر سياسة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر
- لا يؤثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر
- لا يؤثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر
- لا يؤثر الإستثمار الأجنبي على النمو الإقتصادي في الجزائر
- لا يؤثر الإستثمار المحلي على النمو الإقتصادي في الجزائر
- لا يؤثر العرض النقدي على النمو الإقتصادي في الجزائر

أسباب إختيار الموضوع :

- يعود السبب الرئيسي لإختيار الموضوع لإهتمامنا بالمالية الدولية ومحاولة فهم أليات نظم الصرف والأثر المترتب على الاداء الإقتصادي ومحاولة إظهار دور سياسة سعر الصرف تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال دراسة النظريات الإقتصادية التي يعتمدها الفكر الإقتصادي الحديث .
- محاولة إبراز مدى الدور الذي يمكن أن يؤديه التغيير اسعار الصرف على الإقتصاد الكلي والخسائر التي يمكن أن يتكبدها الإقتصاد من الصدمات المتأتية عن تغير هذا الأخير .
- اللأزمات في اسعار النفط ومدى تأثيرها على الهيكل الإقتصادي عموما وعلى قيمة الدينار الجزائري خصوصا .
- الأهمية البالغة لسعر الصرف وإدارته من أجل رفع القدرة التنافسية للأقتصاد.

عند دراستنا لموضوع سعر الصرف تعتمد المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع وبعدها إستخدام المنهج القياسي التجريبي في دراسة حالة الجزائر من خلال دراسة العلاقات السببية بين سعر الصرف والنمو الإقتصادي لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية .

هيكل الدراسة :

للإجابة على الأسئلة المطروحة و إختبار صحة الفرضيات قسمنا منهجيا موضع الدراسة إلى فصلين في الفصل الأول عالجنا مفاهيم سياسات سعر الصرف أما الفصل الثاني من الدراسة شمل مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الإقتصادي .

الإطار المكاني للدراسة :

تركزت الدراسة على الجزائر دون غيرها من الدول كون الدراسات السابقة معظمها ركز على دراسة الأثر الذي يمكن ان يحدثه نظام الصرف على النمو الإقتصادي بصفة مباشرة أو غير مباشرة فبي مجموعة من الدول كما سنلاحظ في الدراسات السابقة التي مرت بنا في هذه الدراسة

الإطار الزماني للدراسة :

بالنسبة لهذا فقد تم تعديلها بسبب الدراسة القياسية من جهة وبسبب قلة البيانات والمشاهدات لأكثر من متغير من متغيرات الدراسة القياسية ففترة الدراسة كانت من المفروض أن تشمل منذ الأستقلال 1962 إلى غاية 2022 حتى يتسنى لنا مقارنة محتلف الفترات وعقد مقارنات بينها وملاحظة مدى تأثير كل نظام تم العمل به على النموا الإقتصادي في الجزائر ولكن لتجنب النتائج الغير إيجابية وغير الصحيحة إقتصاديا و إحصائيا إخترنا أن تكون فترة الدراسة من 1990 إلى 2022

منهج الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة محل البحث سنقوم بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح ألأطر النظرية ومختلف الأدبيات المتعلقة بكل من أسعار الصرف من جهة والنمو ألإقتصادي كما سنستعمل القياس الإقتصادي لرصد أثر سياسة سعر الصرف على النمو الإقتصاد

الفصل الأول :

مفاهيم ونظريات سعر الصرف

تمهيد

الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فلكل دولة عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الأجنبية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين هذه الدول، تقتضي تسوية هذه المعاملات الدولية وجود أداة للتسوية ومقياسا للقيمة، فلكل من هذه الدول عملتها الخاصة بها تتطلب وجود نوع من المقارنة بين عملات الدول ببعضها البعض، وهذا ما يعرف في الاقتصاد الدولي بـ"سعر الصرف والذي يمكن تعريفه على انه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية .

ويتم مبادلة هذه الوحدات الوطنية بالوحدات الأجنبية فيما يعرف بـ "سوق الصرف" والذي يعتبر سوقا منظما كغيره من الأسواق الأخرى مثل سوق الأوراق المالية أو سوق السلع والبضائع، حيث لا يوجد مكان رئيسي يجتمع فيه المتعاملون، وانه لا يقتصر على دولة دون أخرى وهو سوق حر يتم من خلاله الجمع بين المشترين للصرف والبائعين له.

المبحث الأول: ماهية سياسة الصرف:

إن أكبر المشاكل التي تواجه العمليات الاقتصادية التي تربط بين الدول المختلفة مشكلة العلاقة هي بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى، فلكل عملية تبادل للسلع والخدمات المالية لابد أن يرافقها تبادل عملات الدول المقبولة عالميا والتي لها قوة قياس، ولتفادي بعض المشاكل الخاصة بتدهور القيمة وهنا ينشأ ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي وهو عملة دولية أو مجموعة من العملات الدولية تستخدم لغرض الإنفاق أو كمستودع للقيم الدولية، وهو عملة غير قابلة للإصدار المحلي وإنما يتم الحصول عليه من خلالبيع موارد حقيقية للأجانب أو من خلال الاقتراض من الخارج .

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف:

يقصد بعمليات الصرف بيع وشراء العملات الوطنية لبلد ما مقابل العملات الوطنية لبلد أخر.ويمكن تعريفها بأنها عملية يمكن من خلالها تحويل النقود المحلية إلى أجنبية.[1]كما يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين فأخذ العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، ويعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم.[2] كما يشير سعر الصرف الأجنبي إلى عدة وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطني، كما يعرف أيضا بأنه عملة دولية أو مجموعة العملات الدولية التي يحتفظ بها البلد كاحتياطي وكقوة شرائية ومقبول على المستوى الدولي في تسوية وتسهيل المدفوعات الناجمة عن العلاقات الاقتصادية سواء منها الجارية أو الرأسمالية أي عملية التصدير والاستيراد أو حركة رؤوس الأموال، ويمكن الحصول على الصرف الأجنبي من خلال عمليات التصدير والاستثمارات في الخارج أو من خلال الاقتراض من الأسواق الدولية.[3]

---

[1] – أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية اختلال ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص:24.

[2] – لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية لأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 120.

[3]– – هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص: 93.

كما يقصد بسعر الصرف نسبة تبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية وبمعنى أدق فإن سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى. وعادة ما يتحدد سعر الصرف وفقا لقوى العرض والطلب الحرة في الدول التي تأخذ بنظام الثمن المرن.[4]

وكتعريف عام يعرف سعر الصرف من زاويتين فمن الزاوية الأولى يعرف على أنه: "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي"، ومن زاوية ثانية ينظر إلى سعر الصرف على أنه : عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية".

وهكذا يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، هذا من جهة ومن جهة أخرى استيراد السلع من أحد البلاد الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد، وإن تصدير السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد الأجنبي في السوق المحلي، وعليه يعد سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها .

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد طريقتين لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر:

أ. التسعير المباشر: وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن هناك قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر. وأهم الدول التي كانت تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى، في المركز المالي في لندن يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي: 1 جنيه إسترليني = 3.476 فرنك فرنسي.

ب. التسعير غير المباشر: فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر. وفي الجزائر يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي: 1 دولار أمريكي

[4] – محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي ماهيته – مدركاته الأساسية – تطوره، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003، ص : 18.

=95,913 دينار جزائري.[5] وفي الواقع أن عملية الصرف الأجنبي لا تقتصر بعملتين فقط، فإلى جانب سعر الصرف ما بين الدولار والدينار مثلا هناك سعر صرف ما بين الدولار والمارك أيضا وما بين الدولار والفرنك الفرنسي...الخ، ولهذا سنتطرق كذلك في هذه الحالة لسعر الصرف التقاطعي أو التسعير المتقاطع.[6]

ت. الأسعار المتقاطعة: عند تبادل العملات في مركز مالي معين، قد يكون سعر عملتين مقابل بعضها البعض غير متوفر ، ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلها يتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.[7]

مثلا : إن تسعير الأورو مقابل الين ينتج عن تسعيرات الأورو والين مقابل الدولار الأمريكي حسب العلاقة التالية: EUR/JPY= EUR/USD x USD/JPY.

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف :

يمكن التمييز بين عدة أنواع من أنواع أسعار الصرف وهي:

أولا: سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه عملة أجنبية بدلالة سعر وحدات عملة محلية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي (الجاري) والذي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين.[8]

ويقيس سعر لعملتين مختلفتين بغض النظر عن ما يمثله هذا السعر من قوة شرائية وبالتالي فهو لا يمثل حقيقة قيمة العملة إذ يعتبر معيارا مبدئيا يقيس درجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية، ويتم تحديد سعر الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا فسعر الصرف يتغير تبعا لظروف تغير العرض والطلب على هذه العملة

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين هما:

أ. سعر الصرف الرسمي: وهو السعر المعلن عنه من طرف السلطات النقدية في الدولة ويتحدد وفق العرض والطلب على هذه العملة.

---

[5] – www.XE.com, vue le 07/03/2015 a 11:30.

[6] – سعيد صحراوي،_محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان 2009-2010 ، (غير منشورة)، ص: 8.

[7] – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص : 96.

[8] – أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

ب. سعر الصرف الموازي : وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية أي لا تدخل السلطات النقدية فيه ومنه يمكن القول إن سعر الصرف الاسمي يأخذ عدة قيم لعملة واحدة في بلد واحد في نفس اللحظة.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي:

هو سعر الصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار في بلدين. ويعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وذلك الأخذ مع بعين الاعتبار معدلات التضخم في كلا البلدين وكذا التقلبات التي تمس سعر الصرف الاسمي أي أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية وهو جوهر الاختلاف عن سعر الصرف الاسمي الذي يهمل عنصر التضخم ومختلف التقلبات في الأسعار الأجنبية والمحلية.

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الدولتين، وهو يسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات ومعرفة القدرة التنافسية لأسعار الدولة فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدل على انخفاض القدرة التنافسية للدولة والعكس صحيح.[9]

ثالثا: سعر الصرف الفعلي: يعرف سعر الصرف الفعلي أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية رسوم إعانات مالية. كما يعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية وهو ينقسم إلى :[10]

سعر الصرف الفعلي الحقيقي : الواقع أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا العمل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.[11]

---

[9] – عبد العظيم حمدي اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة الزهراء الشرق القاهرة، مصر ، 1996، ص: 109.

[10]– محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 76.

[11] – عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 106.

سعر الصرف التوازني: هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازني لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات، ويتوقف سعر الصرف المتوازن على بعض المتغيرات النقدية منها :[12]

- معدل نمو الدخل الوطني؛
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي؛
- معدل التغير في سعر الفائدة؛
- اتجاه الطلب على النقود.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

إن من يتتبع الإحداث الاقتصادية المختلفة يجد أنها العامل الرئيسي الذي يؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته، والمتتبع للأحداث غير الاقتصادية يرى أيضا أن سعر الصرف مرآة عاكسة لها ويكاد يقتنع بأن تحركاته تقترب من أن تكون عشوائية، كالعشوائية التي تتسم بها تلك الأحداث، ولكن الحقيقية تشير إلى أن سعر الصرف ماهر إلا مؤشر يستجيب للمؤشرات الاقتصادية الكلية (وبدرجة أقل لغيرها) لأن الاقتصاد هو علم اجتماعي يتأثر بمختلف الأحداث ويستجيب لها، وعليه فإن سعر الصرف غير بعيد عن بقية المتغيرات المكونة للفعاليات الاقتصادية.

[12] – صالح أويابة، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية المركز الجامعي غرداية، 2010-2011، (غير منشورة)، ص: 19.

ولغرض دراسة العوامل المؤثرة في سعر الصرف سيتم تقسيمها إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية.[13]

أ_ **العوامل الاقتصادية:** وتتمثل أهم العوامل فيما يلي:

- **ناتج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات:** أي وضع الصادرات والواردات من السلع والخدمات فإذا تحقق فائض في الحساب الجاري يرتفع الطلب على العملة وبذلك يرتفع سعر صرفها، ويحدث العكس في حالة حدوث عجز أي ينخفض سعر الصرف.
- **ناتج حساب العمليات الرأسمالية في الميزان التجاري:** ويقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج منها ، فانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى يزيد حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال.
- **معدلات التضخم في البلد :** إن ارتفاع معدل التضخم في البلد يتطلب اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية بواسطة سلطاتها النقدية، وفي حالة غياب هذه الإجراءات فإن الأمر يتطلب تخفيض العملة والعكس بالعكس كذلك الحال إذا مرت الدولة بفترة كساد تضخمي، فإن الدولة تلجأ إلى تخفيض عملتها لكي تصبح منتجاتها رخيصة و تعطيها قدرة تنافسية أكبر.[14]
- **اختلاف التغيرات في أسعار الفائدة الحقيقية:** إن التفاوت في أسعار الفائدة الحقيقية (المعدلة بالتضخم على المستوى العالمي بسبب الاختلاف في التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة في البلدان المختلفة يمكن أن يؤثر بشكل فعال على أسعار الصرف الأجنبي وذلك لارتفاع حساسية الاستثمارات المالية تجاه تقلبات أسعار الفائدة.

إن تفاوت أسعار الفائدة الحقيقية يدفع برؤوس الأموال نحو البلدان التي ترتفع فيها هذه الأسعار، ولا شك بأن التوجه سيزيد الطلب على العملات الأجنبية للبلدان المعنية مما يرفع من أسعار صرفها، وهنا من الضروري أن نفترض ثبات مستويات أسعار السلع والخدمات وذلك لأن ارتفاع هذه

---

[13] – عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإداراته في ظل الصدمات نظرية وتطبيقية)، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص: 61.

[14] – لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

المستويات وبمعدلات أعلى من تلك السائدة في البلد الأم المصدرة لرؤوس الأموال) قد تعدل تأثير التفاوت المذكور في أسعار الفائدة، ويفرغ فاعليته إن لم ينعكس بتأثيرات سلبية أقوى، وبالتالي يفترض المستثمر أن يأخذ في اعتباره التفاوت في أسعار الفائدة الحقيقية بدلا من الاكتفاء بالتفاوت في أسعار الفائدة الاسمية، وهنا يمكن الالتجاء إلى مرونة تعويض السلع المستوردة أو بالعكس يعتمد على الميل الحدي للاستيراد كمؤشر لانتقال التضخم من بلد لأخر ومع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فإن الضغوط التضخمية تدفع إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية ومن خلال تعويم أسعار الصرف يمكن التخلص من الطلب الإضافي.[15]

- **مستوى الدخل المحلي:** يؤدي ارتفاع دخول المواطنين في دولة ما إلى زيادة طلب هؤلاء المواطنين على استيراد السلع والخدمات التي تنتج في دولة أخرى، ويعني هذا زيادة طلب الأفراد على عملات الدول الأجنبية، فتتجه قيمتها إلى الزيادة بينما يؤدي الوضع السابق في الوقت نفسه إلى زيادة المعروض من عملة الدولة التي زاد استيرادها نتيجة لزيادة الدخول فيها فتتجه قيمة هذه العملة لانخفاض مقابل عملات الدول الأخرى، وفي حالة وجود عجز في أرصدة العملات الأجنبية في الدول التي زاد فيها مستوى الدخل المحلي تتجه قيمة العجز إلى الزيادة بينما في حالة ما إذا كان هناك فائضا فإن هذا الفائض يتجه إلى الانخفاض، وكلما كانت زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على استهلاك السلع المحلية والأجنبية على السواء فإن هذا الوضع يؤدي إلى التوسع في الإنتاج المحلي مع قلة الطلب الأجنبي على السلع الوطنية، ومن ثم قلة الصادرات بالنسبة للواردات المتزايدة، ومن ثم اتجاه قيمة العملة إلى الانخفاض تبعا لانخفاض الطلب الأجنبي عليها، وفي الحالة العكسية أي حالة انخفاض مستوى الدخول المحلية يحدث انخفاض في الطلب على السلع والخدمات المحلية والأجنبية، ويترتب على ذلك انخفاض الطلب المحلي على العملات الأجنبية ويتجه عجز العملات الأجنبية إلى انخفاض بينما يتجه الفائض نحو الزيادة، وتستطيع الدولة في هذه الحالة زيادة إنتاج قطاعات التصدير وتحدث زيادة في الطلب الأجنبي على السلع والخدمات المحلية وعلى السلع الوطنية، فتتجه قيمتها إلى الارتفاع وينظر النقديون إلى العلاقة بين تغيرات

[15] – هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص: 309.

الدخل وسعر الصرف على أنها علاقة بين كمية النقود الاسمية وسعر الصرف، حيث يؤدي أي تغير في أحداهما إلى تغير تعويضي في الآخر من خلال ميزان المدفوعات، وتقاس التغيرات الحادثة في أي منهما بالطلب على النقود والسياسات النقدية وليس بالمرونات السعرية.[16]

- **الأسعار النسبية:** في حالة اتجاه منتجات إحدى الدول إلى الانخفاض بالنسبة لأسعار المنتجات المثيلة في الدول الأخرى يرتفع طلب مواطني هذه الدول على منتجات تلك الدولة ذات الأسعار الرخيصة نسبيا، مما يؤدي إلى زيادة طلب هؤلاء المواطنين على عملة تلك الدولة بغرض الحصول على وارداتهم منها، ويترتب على ذلك اتجاه قيمة عملة هذه الدولة الارتفاع في الوقت الذي تتجه فيه قيم عملات الدول الأخرى إلى الانخفاض في حدود أثر زيادة طلبهم على استيراد على قيمة العملة، إذ ليس الطلب على الواردات هو العامل الوحيد المؤشر على استيراد على قيمة العملة. ويحدث العكس في حالة اتجاه أسعار منتجات إحدى الدول إلى الارتفاع بالنسبة لأسعار المنتجات المثيلة في الدول الأخرى، إذ يتجه الطلب على منتجات مثل منتجات هذه الدول إلى الانخفاض وهو ما يعني الطلب على عملة هذه الدولة إلى الانخفاض ويؤدي هذا الوضع إلى انخفاض قيمة عملة الدولة في أسواق النقد العالمية.[17]

- **التحول من نظام التثبيت إلى نظام التعويم لأسعار الصرف:** إن عملية التحول من نظام التثبيت لأسعار الصرف إلى نظام التعويم هذه الأسعار يرافقها عادة ارتباك عام في أسواق العملات المتداولة، مما قد يؤدي إلى تقلبات عنيفة في أسعار العملات كما حدث بعد انهيار اتفاقية بريتون وودز ، حيث لم يتأقلم التجار والمستثمرون مع النظام الجديد لأسعار غير الثابتة للصرف فأفلست عدة بنوك دولية صغيرة وتكبدت غيرها خسائر تراوحت ما بين (50) و (100) مليار دولار، وبعد سقوط أنظمة التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية تخلت الدول الجديدة عن الأسعار الحكومية الثابتة للصرف الأجنبي فانهارت قيم عملاتها في النصف الأول من

[16] – عبد القادر السيد متولي، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير دار الفكر ناشرون وموزعون عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 120-121

[17] – عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره ، ص: 123.

التسعينيات ليتضاعف سعر صرف الدولار أمام العملات بعشرات الآلاف من المرات مما كانت عليه سابقا.[18]

- **التدخل الحكومي:** يأتي أثر التدخل الحكومي على أسعار العملات من خلال سياسات الدولة وبخاصة فيما يتعلق بالسياستين النقدية والمالية بالإنفاق الحكومي من حيث حجمه وأولوياته وأوجه إنفاقه وطرق تمويله بما في ذلك إيرادات الحكومة بأنواعها وطرق تحصيلها وأسس توزيع أعبائها وأساليب الاقتراض والتمويل بالإضافة إلى إدارة الدين العام وأموال الدولة.

كما تعني السياسة النقدية بتحديد عرض النقد الذي يمثل القوة الشرائية لها وتأثيرها على الاستهلاك والادخار وميزان المدفوعات، وتعتبر ميزانية البنك المركزي مؤشرا رئيسيا لموجوداته المحلية وتوزيعها الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية، هذا وتعتبر ميزانية البنك المركزي إضافة إلى ميزانيات البنوك الأخرى العاملة في القطاع المصرفي مؤشرا مهما لموجوداته المحلية ونمو الائتمان والاحتياطيات من العملات الأجنبية .[19]

ب- العوامل الغيراقتصادية : ويمكن حصرها فيما يلي:

التمايز في المناخ الاستثماري: إن توافر الظروف الملائمة الكفيلة في بلد يجذب الاستثمارات طويلة المدى، بالإضافة إلى الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من عملة هذا البلد في الخارج يسهمان بشكل مباشر ولفترات غير قصيرة أحيانا- في رفع سعر صرف العملة المعينة، فمثلا في ثمانينات القرن الماضي ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة لوجود عوامل تحفيزية عديدة لما كانت: الضرائب التفضيلية والمعدلات الحقيقية المتوقعة العالية لعوائد الاستثمار وأسعار الفائدة الاسمية المرتفعة (نسبيا) على القروض طويلة المدى مع وجود عملة قوية والشعور بالأمان والاستقرار السياسي كل ذلك قد أدى إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الأسواق والمؤسسات والمشروعات الاستثمارية الأمريكية فازداد الطلب على الدولار وبالنتيجة ارتفاع سعر صرف هذه العملة تجاه العملات الأخرى.[20]

---

[18] – هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص: 310.

[19] – باسم الحمودي ومحمد ناصر عاقولة، المالية الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات مصر الجديدة، 2013، ص:67.

[20] – هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص: 310.

التوقعات: وهي تعني التنبؤ بالسوق لأسعار الصرف المستقبلية وأسواق الصرف الأجنبي، مثلها مثل الأسواق المالية الأخرى تتأثر بأي من الأخبار التي تشير إلى تأثيرات مستقبلية، فإن الأخبار عن وجود موجة محتملة للتضخم في الولايات المتحدة قد يدفع تجار العملة لبيع الدولار الأمريكي لتوقعهم انخفاض قيمته في المستقبل وهذه الاستجابة التي أبداها السوق لهذه الأخبار فرضت ضغطا تنازليا على الدولار بشكل آني، بحيث أن عدد من المستثمرين الدوليين (مثل المصارف التجارية وشركات التأمين) يتخذون مراكز عملات على أساس تحركات معدلات الفائدة المتوقعة في مختلف البلدان.

عامل التفاعل : المعاملات ضمن أسواق الصرف الأجنبي تسهل التدفقات التجارية والمالية فالمعاملات المرتبطة بالتجارة هي بشكل عام ذات استجابة ضعيفة للأخبار، في حين أن معاملات التدفق المالي هي ذات استجابة عالية الأخبار، وذلك بسبب أن القرارات للاقتناء أوراق مالية مقومة بعملة معينة تعتمد بالغالب على التغيرات المتوقعة في قيم العملة، وفي بعض الأحيان فإن العوامل المرتبطة بالتجارة والعوامل المتعلقة بالتدفقات المالية تتفاعل مع البعض لتؤثر سويا في تحركات سعر الصرف.[21]

التحول في أذواق وتفضيلات المستهلكين: يلاحظ أن أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم في بلد ما قد تتحولان من منتجات بلد أخر كان مصدرا رئيسيا أو تقليديا لاستيرادات البلد المعني) وذلك لأسباب مختلفة منها ردود فعل الناس اتجاه مواقف سياسية، أو ظهور أمراض معينة مثل جنون البقر أو أنفلونزا الدجاج، أو تفشي الفساد في بعض الشركات الكبرى، وما يعكس عنه من عدم الثقة بأدواتها الرأسمالية في الأسواق المالية، وبالنتيجة ينخفض الطلب على السلع والخدمات المنتجة من ذلك البلد (الأخر) هذا ما يؤدي إلى تقليل الطلب على عملته فتهبط قيمة هذه العملة مقابل عملة البلد الأول (المستورد).[22]

[21] – عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص ص: 164-165.

[22] – هوشيار معروف، مرجع سابق ذكره، ص: 307.

المبحث الثاني: أنظمة وأسواق ووظائف سعر الصرف، وسياساتها:

لكل دولة نظام يتحدد وفقه سعر الصرف، فهي أداة أو الميكانيزم الذي يسير به عملات الدول كما أن أسواق الصرف تلعب دورا كبيرا في التبادل الاقتصادي وكذا تحقيق التوازن، وهو ما يجعله صورة تنعكس على مكانة الدولة.

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف:

يمثل النظام النقدي الدولي مجموعة الترتيبات والقوانين والتنظيمات في إطارها تتم التسويات الدولية، ويتحدد النظام بقاعدته النقدية التي تمثل المعيار أو المحور الذي يستند عليه النظام النقدي في تحديد قيمة تمثل القاعدة النقدية التعبير الحقيقي أو المادي للوحدة النقدية، هذا بالإضافة إلى الترتيبات والقوانين وكذلك القاعدة النقدية تعمل على تسهيل قيام النقود بوظائفها المختلفة بما يتلاءم مع حجم ومتطلبات النشاط الاقتصادي، ويمكن القول أن استمرار النظام النقدي يتوقف على ملائمة وفاعلية قاعدته النقدية. وتتمثل أنظمة سعر الصرف فيما يلي:

- نظام الصرف الثابت؛
- نظام حرية الصرف؛
- نظام الرقابة على الصرف؛
- نظام استقرار أسعار الصرف.

أولا : نظام الصرف الثابت (نظام ثبات الصرف) يعرف على أنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية أخرى وهذا إذا كانت معظم معاملاتها التجارية تتم مع دولة هذه العملة أو تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة . من

الأجنبية، وهذا عندما تكون معاملاتها التجارية مع مجموعة من الدول، والخيار الثاني يسمح بتفادي نتائج التقلبات التي تخضع لها العملة الأجنبية الواحدة حسب النموذج الأول.[23]

ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة المسكوكات الذهبية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى وكذلك في النصف الثاني من عشرينات القرن الماضي عندما عادت الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية والدول المتخلفة والتابعة في صورة الصرف الذهبي، وتعتبر الدولة على قاعدة الذهب إذا ربطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض.

مع ذلك فان ثبات سعر الصرف وعدم تغيره لا يتحقق إلا إذا توافر شرطين أولهما، أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحدا في كل دولة، وثانيهما أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة، ولما كان هذان الشرطان لا يتحققان عملا فانه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جدا، هي دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها وذلك وفقا لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية أو ما يطلق عليه الكتاب "قواعد لعبة الذهب".

تجدر الإشارة إلى أنه في ظل نظام ثبات الصرف ووفقا لقواعد لعبة الذهب تكون الدولة ملزمة بأن تغلب الاستقرار والتوازن الخارجي على الاستقرار والتوازن الداخلي، مادام يرضى بتقلب الأثمان والدخول تبعا لخروج أو دخول الذهب، ذلك إن هذا النظام يخضع إلى حد بعيد اتجاه النشاط الاقتصادي الداخلي توسعا أو انكماشا لحالة ميزان المدفوعات.[24]

مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت:

تتمثل مزايا نظام الصرف الثابت في:

- توفر إطار مستقر للمبادلات التجارية الدولية وتشجيعها، وبالتالي استقرار نسبي للمعاملات الاقتصادية واستقرار الأسعار يجعل المصدر والمستورد على علم بوقت منح أو الحصول على المبلغ الذي

---

[23] – عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012–2013 ، (غير منشورة)، ص: 41.

[24] – زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 84.

يتحصل على المصدر أو يدفعه المستورد عند نهاية مدة القرض وهذا يؤدي إلى توزيع أمثل للموارد وبالتالي انتشار الثقة بين المتعاملين في البلد وبقية العالم؛

- إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدد بإنتاج الذهب، وبالتالي لا تكون إمكانية للانحدار نحو التضخم، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي وهو أصعب ما يمكن تحقق حاليا ؛

- يجعل العملة قابلة للتحويل واستقرار سعر تعادلها مما يزيد الثقة فيها وهذا لارتباط بعملة أجنبية أو بسلة من العملات التي تتمتع بنوع من الاستقرار، ويؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها؛

- سعر الصرف الثابت يؤدي إلى تغيرات في الاقتصاد تتلاءم مع هذا السعر ويحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي وهو موجود نوعا ما على الدوام ؛

- استيراد استقرار الأسعار من دول العملات الأجنبية خاصة القوية، حيث تقوم الدول ذات معدلات تضخم عالية بالبحث عن أداة للحد من توقعات التضخم وامتصاصه وتقليل تكاليفه بتثبيت الصرف.

تتمثل عيوب نظام الصرف الثابت في:

- مهما كان سعر الصرف، فإنه يقلل من استقلالية السياسة النقدية لأن تكون أداة تحقيق الاستقرار الداخلي، أو إدارة نتائج تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل ؛

- في حالة الربط بعملة وحيدة ، قد يحدث تحويل في الخيارات من طرف الأجانب الأمر الذي يؤدي إلى تدفقات رأسمالية كبيرة ويضعف السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد

- في حالة الربط بسلة عملات فإن انعكاس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف كبيرة من خلال الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية لبلد هذه العملة؛

- كما تقع اختلالات في المدفوعات تؤدي إلى تغير الاحتياطات، وفي الكتلة النقدية والأسعار المحلية؛

- التغيرات في سعر الصرف بين البلدان الرئيسية، سوف تؤثر على أسعار الواردات والصادرات التي يواجهها بلد الربط.[25]

ثانيا : نظام حرية الصرف المرن أو العائم: تختفي في نظام سعر الصرف المرن العلاقة المحددة بين العملات المختلفة عما هو متبع في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة حيث تسمح البنوك المركزية في ظل نظام أسعار الصرف المرنة بتعديل سعر الصرف وذلك كي يساوي بين الطلب والعرض من العملة الأجنبية دون أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبية، ويطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم "نظام تعويم العملات، وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة في مجالات الحد من الواردات وإحداث تغييرات معينة في مستويات الأسعار وكذلك إحداث تغييرات في مستويات الدخل وإحداث تغييرات في أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال فجهاز الأسعار يتكفل بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة كل من الصادرات والواردات وانتقال رؤوس الأموال، ويميز الاقتصاديون في هذا المجال بين نوعي من التعويم هما:

أ. **التعويم النظيف** ويتم هذا النوع من التعويم عن طريق قيام السلطات التنفيذية بترك سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت نفسه تقوم بإنشاء ما يعرف باسم "أموال موازنة الصرف" عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية التي يتسنى من خلالها للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترية بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة والتي تسببها عمليات المضاربة غير الموازنة.

ب. **التعويم غير النظيف** ويتم هذا النوع من التعويم عن طريق تدخل السلطات التنفيذية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترية بغية التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة، فقد تدخل السلطات النقدية بائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة العرض منها أو تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها، وقد تدخل هذه السلطات النقدية كمشترية لعملتها الوطنية

[25] – نجاح سلامة، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012-2013 ، (غير منشورة)، ص: 26.

بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب للخارج حتى ولو كان ميزان المدفوعات فائضا.[26]

مزايا وعيوب نظام الصرف المرن:

تتمثل مزايا نظام الصرف المرن في:

- الاستئصال الذاتي للاختلال في ميزان المدفوعات دون الحاجة إلى التدخل في ذلك، إذ أن التوازن يعود إلى ميزان المدفوعات بواسطة التحرك في سعر الصرف عن طريق آلية السوق؛

- قليل الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية ونظريا يمكن القول أنه لا حاجة نهائيا إليها ويمكن استخدامها بفعالية في ميادين أخرى؛

- يمكن للبلد أن يتبع سياسة اقتصادية مستقلة عن سياسته النقدية مثلا بلا تقيد بقوة للحفاظ على رقم معين لسعر الصرف واقحام البلد في كساد وبطالة وهذا كثيرا ما يحصل عند إتباع نظام الصرف الثابت؛

- يكون الاستقرار الداخلي أفضل هدف يمكن مواصلته، فالبلد عليه أن ينظر إلى الإستقرارية الداخلية للأسعار والإنتاج والتوظيف وترك سعر الصرف يتغير كما يشاء ليحقق التوازن الخارجي ومثل هذه السياسة تزيل التداخل بين الاستقرار الداخلي والخارجي؛

- يأخذ سعر الصرف دور مستوعب الصدمات إذا كان مرنا فهو يدفع اجتياح القوى التضخمية أو الانكماشية عن الاقتصاد بينما النظام الثابت سينقل تلك الصدمات إلى الاقتصاد الداخلي، أي أن سعر الصرف العائم سيعمل على عزل الاقتصاديات وحمايتها من الصدمات الخارجية المختلفة؛

- له القدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية والخارجية.[27]

تتمثل عيوب نظام الصرف المرن في:

- تقلبات أسعار الصرف الكبيرة تؤثر سلبا على التجارة الدولية ؛

- الصرف المرن يمكن أن يفرز أثأر تضخمية تؤدي إلى عرقلة السياسات النقدية لكل دولة؛

---

[26] – موسى شقيري نوري والحنيطي عبد الرزاق، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 164.

[27] – عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص: 43

- التقلبات في المدى القصير ترتبط بحركات رؤوس الأموال وتكون كبيرة جدا؛

- عدم استقرار قيمة احتياطات الصرف وما يترتب عنها من خسائر بالنسبة للمديونية الخارجية والتي من شأنها أن تعيق عملية التنمية.[28]

ثالثا :نظام الرقابة على الصرف: لجأت كثير من الدول نتيجة للحروب العالمية والأزمات الاقتصادية وخاصة فيما بين الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف، وفي هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف لا يتحقق في ظل هذا النظام عن طريق حركات الذهب كما في نظام سعر الصرف الثابت ولا عن طريق حركات تقلبات أسعار الصرف كما في نظام سعر الصرف المتقلب ، ولكن عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض، وتقترب هذه الطريقة في تنظيم سوق الصرف من أسلوب التسعير الجبري، في إن كلا منهما لا يعتمد على تغيرات الأثمان لتحقيق المساواة بين الطلب والعرض وإنما يلجأ التدخل المباشر في ظروف الطلب والعرض لتحقيق المساواة بينهما.

وجوهر نظام الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة، وكذلك فان هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز الاقتصادي سواء كان التمييز بين الدول أو كان التمييز بين السلع، نجد أن التمييز بين الدول له تطبيقات عديدة لعل أهمها المناطق النقدية، فمنطقة الإسترليني والتي أنشئت مع قيام الحرب العالمية الثانية كانت تميز بين دول المنطقة والتجارة معها مقيدة. أما التمييز بين السلع فأمره شائع وخصوصا في الدول النامية حيث يمنع استيراد السلع الترفيهية ومن الممكن بطبيعة الحال، الجمع بين صورتي التمييز المتقدمة.[29]

أهداف الرقابة على الصرف:

إن الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء تدخلها بالرقابة على الصرف هي كما يلي:[30]

---

[28] – سلامة نجاح، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

[29] – مصطفى أحمد فريد، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 392.

[30] – رضا عبد السلام العلاقات الاقتصادية الدولية في ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص: 149.

- الحفاظ على استقرار سعر التبادل لعملتها والحفاظ عليها من أي ضغوط قد تتعرض لها من مصادر خارجية؛

- قد يكون الهدف من الرقابة على الصرف - خاصة في البلدان النامية- هو الحد من الواردات غير الضرورية، وبالتالي الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات؛

- الحد من عملية خروج رؤوس الأموال الأجنبية خارج السوق الوطنية؛

- قد يكون الهدف من وراء نظام الرقابة على الصرف هدف مالي بحت، وهو الحصول على فروق أسعار الصرف حيث تشتريها منهم بسعر وتبيعها لهم بسعر أعلى، والفارق بين البيع والشراء هو ربح الإدارة.

رابعا : نظام استقرار أسعار الصرف:

بإنشاء صندوق النقد الدولي أتى اتفاق بريتون وودز بنظام نقدي دولي أطلق عليه نظام استقرار الصرف، وقد حاول ذلك الاتفاق عن طريق هذا النظام أن يوفق بين إحداث تغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي القومي وخاصة عن طريق إحداث تغيرات في مستوى في دول العجز، وحرية الصرف لما تعنيه من استقلال الدول في إتباع السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية الداخلية المنافسة للأوضاع التي يمر بها الاقتصاد القومي بهدف استقرار مستوى النشاط الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة، أما النظام الذي اتبع فيتلخص جوهره في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات، خلال فترة ممتدة وغير محددة من الزمن مع إمكان تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، كما لا يترتب عليه الدخول في حلقة مفرغة من التخفيضات المتبادلة لأسعار الصرف وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حدته لعملتها.[31]

وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا أو ارتفاعا بحدود معينة لا تتجاوز 24% في كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام الأسعار الصرف يأخذ مزايا النظامين، فهو نظام لأسعار الصرف يتوسط نظام سعر الصرف الحر وسعر الصرف الثابت فهو لا يمتاز بالجمود كما في أسعار الصرف الثابتة، وأيضا لا لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي إلى عدم الاستقرار حجم التجارة الوطنية.[32]

---

[31] – زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

[32] – موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 47.

المطلب الثاني: أسواق ووظائف أسعار الصرف :

يتم تداول العملات الأجنبية في إطار أسواق منظمة يعبر عنها بأسواق الصرف الأجنبية والتي يتم فيها بيع وشراء مختلف العملات لذا يجب التطرق إلى مفهوم هذه الأسواق وكذا مختلف أنواعها ووظائفها.

1- أسواق الصرف :

أولا: مفهوم سوق الصرف:

يمكن تعريف سوق الصرف الأجنبية على أنها : الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي.[33]

وتمثل سوق الصرف الأجنبية أحد مكونات سوق المال، فهي بمثابة الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي، ويتكون سوق الصرف الأجنبي لأي عملة الدولار- مثلا من جميع المراكز المالية مثل: لندن زيوريخ، باريس وكذلك نيويورك حيث يباع ويشترى الدولار مقابل عملات أجنبية أخرى مثل الين.

يطلق سوق الصرف الأجنبية اختصارا كلمة فوركس (FOREX) والتي تعني اختصار لسوق العملات الأجنبية أو البورصة العالمية للنقود الأجنبية مما يقابل الحرفين الأولين من Forgien Exchange)

وتعرف سوق الصرف الأجنبي على أنها ليست سوقا منظمة مثل أسواق الأوراق المالية أو البضائع، فليس لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون.[34]

ثانيا : عناصر سوق الصرف :

يتمثل أهم المتعاملين في سوق الصرف فيما يلي: المؤسسات الناشطة في التجارة الدولية، البنوك التجارية، المؤسسات المالية غير البنكية مثل شركات تسيير الأصول وشركات التأمين والبنوك المركزية وسماسرة الصرف.[35]

---

[33] – سالفاتور دومينيك، ترجمة محمد رضا علي العدل الاقتصاد الدولي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص: 146.

[34] – عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص: 265-266.

[35] – Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Économie internationale, Pearson Education, 7eme édition, paris, 2006, p: 325.

• **البنوك المركزية** : من المعروف أن من وظائف البنك المركزي الرئيسية إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتدخل البنوك المركزية مشترية أو بائعة للعملات الأجنبية لتوجيه سياساتها النقدية وللمحافظة على سعر صرف عادل لعملتها المحلية، وبالتالي فهي تدخل بائعة للعملات الأجنبية عندما يكون هناك طلب متزايد على العملة الأجنبية كما تدخل مشترية للعملة الأجنبية عندما يكون هناك طلبا متزايد على شراء العملة الوطنية.[36]

• **البنوك التجارية:** مع ازدياد النشاط الاقتصادي، ازداد الطلب على الائتمان، فتحولت البنوك التجارية لتلعب دور الوسيط بين المودع والمستثمر ، بالإضافة إلى ذلك تقوم البنوك التجارية بتحصيل مستحقات عملائها من مصادرها المختلفة سواء تعلقت هذه المستحقات بشيكات أو بكمبيالات أو بسندات أذنيه، كما تقوم البنوك التجارية باستبدال العملات الأجنبية بعملة وطنية وبالعكس من هنا يكون من الطبيعي إن تكون البنوك التجارية وبنوك الاستثمار عاملة في سوق العملة، ومن الطبيعي أيضا أن تنشأ لدى الأفراد علاقة بالبنوك، إن هم رغبوا في الاتجار بالعملة بحيث تحول إلى مصدر ربح هام بالنسبة للبنوك.[37]

• **سماسرة الصرف** : تتولى سماسرة الصرف الأجنبي إجراء عمليات تبادل العملات الأجنبية التي تتم بكميات كبيرة بين البنوك التجارية، فالبنك التجاري من خلال سماسرة الصرف الأجنبي يمكنه الحصول على أفضل سعر للعملة الأجنبية وبتكاليف منخفضة وعادة ما يكون هناك سماسرة معتمدين أو مرخصين في الأسواق المالية يمكن من خلالهم للبنوك التجارية أن تسوى رصيدها من العملات الأجنبية، وتسمى العمليات التي تتم بين البنوك والسماسرة بسوق الجملة تمييزا عن العمليات التي تتم بين البنوك وعملائها والتي يطلق عليها (سوق التجزئة).[38]

ثالثا: أنواع سوق الصرف: تنقسم أسواق الصرف إلى قسمين:

• **سوق الصرف العاجل (الآني):** إن العملية التي تتم طبقا للسعر الآني تتضمن دفع واستلام الصرف الأجنبي خلال يوم أو يومين بعد عقد المعاملة، وتعد العمليات الآنية هي الأكثر أهمية في سوق الصرف وتستحوذ على الاهتمام الأكبر ، لأن تحركاتها مستمرة فضلا عن أهميتها الكبيرة في إجمالي

---

[36] – موسى سعيد مطر ،وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

[37] – بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009، ص: 100.

[38] – إيمان ناصف عطية وعمارة هشام ،محمد مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص: 311.

التعاملات وعادة ما يتم التسليم والتسلم للعملات المباعة خلال عمل عدا التعاقد على العملية وهناك أسواق يمكن التعامل فيها على أساس التسليم في نفس اليوم، وأسعار العمليات الآنية تعد هي الأسعار الأساسية التي تحسب على أساسها أسعار المعاملات الآجلة وإن كان هناك تأثر متبادل بين الأسعار في السوقين الآنية والآجلة وتستخدم سوق الصرف الآني كأساس للتسويات الدولية وكذلك جهاز للائتمان الدولي.[39]

• **سوق الصرف الآجل (المستقبلي):** وهو السوق الذي يتم تبادل فيه عمليتين لأجل مستقبلي أي ليس فوريا أو عاجلا، وتعرف" عملية الصرف الآجلة أن يعقد اتفاق بين أحد البنوك وطرف آخر لاستبدال عملة مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر الصرف أجل يتفق عليه الطرفين ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العمليتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة"، فإذا كان توقع ارتفاع سعر العملة الأجنبية المراد التعاقد على شرائها بالنسبة للعملة المحلية تضاف علاوة إلى السعر الحاضر وعلى العكس يجري خصم من السعر الحاضر إذا كان من المتوقع مستقبلا انخفاض قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية.[40]

رابعا: وظائف سوق الصرف:

إن وظيفة سوق الصرف الأجنبي لا تقتصر على مجرد تحديد أسعار الصرف وإنما تشمل وظائف أخرى تتمثل في:[41]

تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول : فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من عملة إلى أخرى من دولة إلى أخرى، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلا من البريد، فعن طريقه أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المراسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدر معين من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة أو حساب.

---

[39] – عبد الحسن عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 34.

[40] – مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان 2011-2012، (غير منشورة)، ص: 36.

[41] – السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 249.

تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية : ويتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح ائتمان البنك بفتح اعتماد بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه من هذه العملات،

فعندما يقوم فانه يكون قد منح ائتمانا لتمويل التجارة الخارجية.

- **تغطية مخاطر الصرف الأجنبي:** حيث تقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي، والقيام بعمليات التغطية.

المضاربة: تتمثل المضاربة في سوق الصرف في التعرض الإرادي لخطر الصرف بهدف تحقيق ربح.[42] مع القبول باحتمال الخسارة، وهي شراء وبيع أجل للعملات بقصد الاستفادة من الفرق بين ربح.. السعر الآجل يوم التعاقد والسعر الآني يوم الاستحقاق، وإن المضارب يسلك بدافع يختلف عن ذلك الذي يدفع المتعامل في عمليات التغطية، فالمصدر يعد مضاربا إذ لم يغطي مركزه كبائع بعملية بيع أجل لأنه يتوقع ارتفاع السعر الحاضر في تاريخ الاستحقاق.[43]

المراجحة : تهدف عمليات المراجحة إلى تحقيق الربح عن طريق الاستفادة من فروق الأسعار الخاصة بعملية معينة في سوق أو أكثر في وقت واحد، وذلك عن طريق شراء العملة في السوق التي يكون فيها السعر منخفضا وبيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعا.[44]

2- وظائف أسعار الصرف:

تنحصر وظائف سعر الصرف فيما يلي:

وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية السلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

وظيفة تطويرية : أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو

---

[42] – Jean Bourget, Arcangelo figlinzzi, Yves Zenou, Monnaies et systèmes monétaires, Bréal, 9eme Edition, 2002, p: 47.

[43] – عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[44] – يونس محمد محمود وعبد الوهاب علي نجا، اقتصاديات دولية الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 252.

تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة. وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

وظيفة توزيعية: أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف :

أضحت سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية قائمة بذاتها تنتهجها الدولة في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كنظام الأسعار، حجم التجارة الخارجية ووضع ميزان المدفوعات، وأيضا أصبحت آلية تنتجها الإدارات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي يمكن أن تؤثر على الأداء الاقتصادي، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها شروط التبادل الدولي.

وتعد سياسة أسعار الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو اقتصادي جيد والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم، والحد من الخلل في توازنات الاقتصاد الوطني، كما أن سعر الصرف يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وكثيرا ما يكون الأداء الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات في آن واحد، وبشكل مباشر دون إثقال مفرط على النظام الإداري للعلاقات التجارية الخارجية.[45]

1 : السياسة الاقتصادية لسعر الصرف :

تعرف السياسة الاقتصادية على أنها القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق التي توصل إلى تحقيق هذه الأهداف.

وتعرف أيضا على أنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى، أو هي عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها فالسياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات تهدف إلى

[45] – مراد بن ياني، مرجع سبق ذكره، ص ص : 25-26.

تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، لذلك يجب أن تكون هذه السياسة قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة، بسبب استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أفضل الغايات، أو بمعنى استخدام الكمية الأقل من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف.

ولتحقيق الكفاءة والفعالية، فيجب تحقيق التوازن المالي للدولة من خلال التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام كما يجب زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.[46]

وتتكون السياسة الاقتصادية من السياسة النقدية والسياسة المالية.

أولا: السياسة النقدية : هي جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدول، والبنوك المركزية هي المسؤولة عن هذه السياسة لتنظيم سوق النقد والائتمان لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، المتمثلة بالاستخدام الكامل واستقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم والمحافظة على وضع موات لميزان المدفوعات.[47]

ويوجد نوعين من السياسة النقدية هي:

أ- سياسة نقدية توسعية: ويتم فيها زيادة العرض الاسمي من النقود والتي تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى زيادة مستوى الدخل التوازني، فزيادة العرض من النقود يخفض من سعر الفائدة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار وينجم عنه زيادة الطلب والدخل، وعموما تستخدم هذه السياسة في حالات الركود الاقتصادي لتشجيع الانتعاش والازدهار الاقتصاديين.

ب - السياسة النقدية الانكماشية : في هذه الحالة يتم تخفيض العرض الاسمي من النقود، الأمر الذي يؤدي إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي ينخفض الطلب على الاستثمار، وكذلك كلا من الطلب والدخل، وعموما تستخدم هذه السياسة في حالات النمو والازدهار الاقتصادي للمحافظة على الاستقرار النسبي في الأسعار .[48]

---

[46] – أياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2013، ص ص: 141-142.

[47] – حسام على داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، الأردن ، طبعة الثانية ، 2011، ص: 350.

[48] – أياد عبد الفتاح النسور ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 147-148.

ثانيا: السياسة المالية: منذ ثلاثينات القرن الماضي أصبح القضاء على التقلبات في النشاط الاقتصادي أحد المهام الأساسية الملقاة على عاتق الحكومة، ويعتبر التعرف على الموازنة العامة للدولة المدخل الطبيعي للتعرف على كيفية قيام الحكومة بتحقيق الأهداف.

ويمكن تعريف الموازنة العامة بأنها قائمة شاملة مفصلة لجميع أوجه إنفاق الحكومة وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة - هي في العادة سنة - وإجازة هذه البيانات من السلطة التشريعية البرلمان)، وتعتبر الموازنة العامة الإدارة الأساسية لتحقيق أهداف الحكومة، ويطلق اصطلاح السياسة المالية على مجموعة الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال ما يعرف بالأدوات المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية.[49]

ويقصد بالسياسة المالية الطريق التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية، "الإيرادات المالية والنفقات العامة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة"، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ضوء الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة.

أما المفهوم الحديث للسياسة المالية والتي تعرف بالسياسة المالية المتدخلة فإن عمل السياسة المالية يتحدد من واقع الظروف والأوضاع الاقتصادية في المجتمع، ففي فترات الكساد والبطالة تستطيع الدولة أن تستخدم السياسة المالية من أجل زيادة الطلب الكلي، أو زيادة الطلب الفعلي من خلال زيادة النفقات العامة الاستثمارية والاستهلاكية بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، عن طريق تخفيض الضرائب على الاستهلاك وعلى الأرباح لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الفردي على التوالي، وبهذه الطريقة يزداد حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعال إلى المستوى الذي يسمح بالقضاء على حالة الكساد التي يعاني منها الاقتصاد القومي، والارتفاع بمستوى التشغيل إلى مستوى التشغيل الكامل، الأمر الذي يعاني وجود عجز في الموازنة العامة فتستطيع الدولة تمويل هذا العجز بواسطة القروض العامة، أو بواسطة الإصدار النقدي الجديد وهذا ما يعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي.

وفي حالات التضخم وخاصة التضخم الناتج عن جذب الطلب، فيجب أن تستخدم الدولة سياستها المالية بهدف تخفيض نفقاتها العامة بصورة مباشرة، التي تؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي أو الطلب الفعلي أو بصورة غير مباشرة، تلجأ إلى زيادة الضرائب على الإنفاق الاستهلاكي وعلى الأرباح

[49] – حسام علي داود ،1، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن، طبعة الثالثة، 2013، ص ص: 339-340.

لتخفيض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري على التوالي، وسوف تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة وبهذه الطريقة ينخفض حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يعيد مستوى التشغيل إلى مستوى التشغيل الكامل.[50]

2 : أهداف سياسة سعر الصرف :

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

مقاومة التضخم : تلعب سياسة الصرف دورا هاما في مكافحة ظاهرة التضخم، ولقد اعتمدته (سعر الصرف العديد من الدول كمثبت اسمي لتخفيض معدل التضخم باستخدام نظام الربط المتحرك، حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد، وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، إذ في المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية وهو ما يؤدي إلى تحسن تنافسيتها وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983.

تخصيص الموارد : يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر يعكس تنافسية الاقتصاد القومي مع باقي الاقتصاديات في العالم، حيث ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضه مثلا إلى زيادة استخدام عنصري ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

توزيع الدخل : يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي مواد أولية زراعة)، نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فان ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال والعكس من ذلك أي عند انخفاض القدرة التنافسية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض ربحية المؤسسات وارتفاع القدرة الشرائية للأجور، ولذلك يلجأ أصحاب القرار إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف الواردات الغذائية.

---

[50] – محمد مروان السمان ومحمد ظافر محبك وأحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى – الإصدار الثالث 2008، ص ص: 310-311.

تنمية الصناعة المحلية : يمكن للبنك المركزي أن يعتمد سياسة تخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فمثلا اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.[51]

النمو الاقتصادي: يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.

الاستخدام التام: بما أن الاستخدام التام هو دالة تابعة لحجم العمل والمكافآت المحصل عليها فإذا لرفع مستوى معيشة الأفراد فإنه لابد من جعل الاستخدام أكبر ما يمكن، أي توفير فرص عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل.

التوازن في ميزان المدفوعات: من بين الأهداف الأخرى التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية الكلية هي تأمين التوازن في ميزان المدفوعات، وميزان المدفوعات عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتشمل الصفقات على الصادرات والواردات وتدفقات رؤوس الأموال المختلفة، إن الدولة التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل موازنته.[52]

استقرار سعر الصرف: أي قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية لأن تقلب سعر الصرف أو قيمة العملة المحلية بالنسبة لغيرها من العملات الأجنبية له تأثير على ميزان المدفوعات والنشاط الاقتصادي عامة.[53]

نلاحظ من الأهداف السابقة أن هناك ترابطا وتداخلا بين أهداف السياسة النقدية إلا أنه يمكن تحديد الجوانب التي تنصب عليها السياسة النقدية وتنحصر هذه الجوانب في الادخار والاستثمار ففيما يخص جانب الادخار فإن السياسة النقدية تسعى إلى ما يلي:

---

[51] – أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

[52] – عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2008، ص ص: 12-13.

[53] – حسام علي داود ،1 ، مرجع سبق ذكره، ص: 350.

- جمع وتعبئة الادخارات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في البلد.
- رفع معدلات الادخار قياسا إلى إجمالي الدخل القومي.

أما فيما يخص الاستثمارات فالسياسة النقدية تسعى إلى:

- زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي والتي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي عن طريق المضاعف؛

- توجيه الاستثمارات ذو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة في هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي وفي مقدمة هذه القطاعات القطاعين الصناعي والزراعي.[54]

وتهدف السياسة المالية المتدخلة إلى معالجة الكساد والتضخم التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد القومي، والمحافظة على المستوى المرتفع للتشغيل الذي وصل إليه الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإشاعته في ربوع الاقتصاد القومي، كما تهدف إلى توزيع وإعادة توزيع الدخول والثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والطبقات الاجتماعية المختلفة كما تعمل السياسة المالية على توفير الإمكانيات والموارد المالية اللازمة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت المهمة الأساسية التي تضطلع بها غالبية الحكومات في الدول المختلفة، وينتج ذلك كله بإتباع السياسة المالية التي تتفق والحالة التي تصبو إلى تحقيقها وبما يزيد أسباب الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا.[55]

3 : أدوات سياسة سعر الصرف :

لتحقيق أهداف سياسة سعر الصرف لا بد من توفر عدة أدوات ووسائل وأهمها:

أولا: أدوات السياسة النقدية : تتمثل أدوات السياسة النقدية في:

---

[54] – فاضل البياني وميرال روحي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2013، ص ص: 141-142.

[55] – محمد مروان السمان ،وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 312.

أ_الأدوات الكمية: وتستهدف بصفة أساسية التأثير على حجم الائتمان المصرفي ككل، كما يلاحظ أن هذه الأدوات تحدث أثرها عن طرق التأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية ومن ثم قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع، ويمكننا إجمال الأدوات الكمية على النحو التالي:

نسبة الاحتياطي الإلزامي: يفرض القانون على البنوك المرخصة الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي لمواجهة أي طارئ في الطلب على الودائع من جانب العملاء، ويطلق على هذه النسبة بنسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، والبنك المركزي بما يخول له القانون يستطيع أن يغير من حجم الائتمان عرض "النقد" بتغير نسبة الاحتياطي الإلزامي، فإذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة توسعية في الائتمان فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، وبالتالي تستطيع البنوك خلق الودائع " الائتمان" بأضعاف النقود المتوافرة لديها، أما إذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة انكماشية، فهو يعمل على رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، وبالتالي تقوم البنوك المرخصة بتخفيض حجم ودائعها بأضعاف قيمة النقد المتوافر لديها.[56]

عمليات السوق المفتوحة: ويقصد باصطلاح عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعملية شراء أو بيع السندات الحكومية في سوق الأوراق المالية، وبالتالي فهو يستطيع التأثير على حجم الأرصدة النقدية في البنوك والتي تعتبر الأساس في خلق الائتمان، فعندما يرغب البنك المركزي في إتباع سياسة توسعية يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من السوق، فتزداد بذلك الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي يمكن لها التوسع في عرض النقود، أما في حالة الرغبة في إتباع سياسة انكماشية فإن البنك المركزي يقوم ببيع السندات الحكومية وبالتالي تنخفض الأرصدة النقدية في البنوك التجارية، مما يحد من قدرتها على خلق الائتمان بل تلجأ إلى تصفية بعضها للمحافظة على نسبة الاحتياطي الإلزامي.

سعر إعادة الخصم: من المعلوم أن البنوك التجارية تقوم بخصم الأوراق التجارية والمالية مثل الكمبيالات التي يقدمها عملاؤها مقابل سعر فائدة معين يطلق عليه سعر الخصم، وفي حالة حاجة البنوك إلى نقدية سائلة تستطيع اللجوء بالتأثير على حجم المعروض من الائتمان بتغير سعر إعادة الخصم، فعندما يرغب البنك المركزي في توسيع حجم الائتمان "سياسة نقدية توسعية" يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم، مما يترتب عليه قيام البنوك التجارية بدورها بتخفيض سعر الخصم الذي تتلقاه

[56] – حسام علي داود ،1، مرجع سبق ذكره، ص: 351.

من عملائها مما يشجع رجال الأعمال على التوسع في تقديم الأوراق التجارية والعكس عندما يرغب البنك المركزي في إتباع سياسة انكماشية بالنسبة للائتمان فهو يقرر رفع سعر الخصم وبالتالي يزيد من تكلفة خصم الأوراق التجارية وبالتالي إحجام رجال الأعمال من خصم تلك الأوراق.

ب: الأدوات النوعية: ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الأدوات لاعتبارات عدة أهمها عدم كفاية الرقابة الكمية في إحداث الأثر المطلوب أو الرغبة في تعزيز أثر الأدوات الكمية وتشمل أهمها فيما يلي:

- تعين الأوجه التي يمتنع على البنوك الخاصة الاستثمار الأموال فيها؛

- تعين الحد الأقصى لقروض البنوك المرخصة واستثماراتها بالنسبة لأنواع معينة من القروض والاستثمارات؛

- تحديد حد أقصى لما يحوز اقتناءه من بعض الأصول بواسطة البنك؛

بالإضافة إلى هذه الصور والأساليب الخاصة بالرقابة النوعية التي يزود بها المشرع البنك المركزي لتدعيم قدرته في توجيه هيكل توزيع موارد الائتمان على مختلف أوجه الاستخدام، فإنه ينبغي الإشارة إلى أن بعض وسائل الرقابة الكمية على حجم الائتمان، أي أنها تعتبر وسائل الرقابة النوعية في نفس الوقت.

ج : أدوات التدخل المباشر: وتتمثل فيما يلي:

الإقناع الأدبي: ويرتكز على قيام البنك المركزي لإقناع تلك البنوك بإتباع سياسة تتفق مع ما يرمي إلى تحقيقه من أهداف، ويتخذ هذا الأسلوب صورة يدلي به البنك المركزي تصريحات وما يقوم بتوجيهه من نصائح وتوجيهات إلى البنوك المرخصة بالإضافة إلى ما يعقد من اجتماعات مع مديري البنوك بغرض تبادل الرأي ومحاولة لإقناعهم بالسياسة النقدية التي يراها مناسبة في ظروف معينة، والتأثير عليهم بطريق أدبي حتى يتبعوا من جانبهم سياسة تتناسب مع ما تتطلب تلك الظروف.

التعليمات والأوامر المباشرة: يعطي القانون البنوك المركزية الحق في إصدار تعليمات وأوامر مباشرة سواء لأحد البنوك على انفراد أو البنوك التجارية عموما بخصوص ما ينبغي عليها ممارسة من نشاط في مجال الإقراض والاستثمار، بحيث تكون هذه التعليمات والأوامر ملزمة وليست اختيارية.[57]

ثانيا : أدوات السياسة المالية: تتمثل أهم الأدوات المالية في:

[57] – حسام علي داود ،1، مرجع سبق ذكره، ص ص: 353-354.

الضرائب: وأهمها الضرائب على الدخول والأرباح، والضريبة العامة على المبيعات والضرائب على التجارة الخارجية، وتعد الضرائب من الأدوات المالية التي تهدف إلى زيادة أو تقليل الإنفاق الكلي في الاقتصاد، فعلى سبيل المثال إن زيادة معدلات الضرائب يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي في الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل القومي، والعكس صحيح.

الإنفاق الحكومي: على السلع والخدمات تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في الاقتصاد، مما يعمل زيادة مستوى الدخل القومي والعكس.

إدارة وتنظيم الميزانية العامة: تؤدي السياسة المالية في معظم الأحيان إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار يفوق ما تحصل عليه الحكومة من إيرادات عن طريق الضرائب، وينتج عن ذلك عادة من السندات الحكومية واضطرارها إلى الاقتراض عن طريق إصدار الأشكال المختلفة من السندات الحكومية أو من خلال أذونات الخزينة.[58]

خلاصة الفصل:

تسعى الدول إلى تنظيم وإدارة سعر الصرف لأنه يمثل المرآة العاكسة لمركزها الاقتصادي، والتحكم في العملة الوطنية في شتى الظروف وتستعمل سياسات سعر الصرف لذات الغرض، كما أنه يعد

[58] – حسام علي داود1، مرجع سبق ذكره ، ص: 342.

أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، ومن خلال دراستنا للفصل الأول المعنون بسعر الصرف ومدلولاته الاقتصادية تم استخلاص بعض الاستنتاجات هي:

- يلعب سعر الصرف الأجنبي دورا كبيرا في تحديد قيمة العملة الخارجية بالمقارنة مع السلع والخدمات الأجنبية؛

- يتحدد سعر الصرف بمجموعة من العوامل الخارجية والداخلية حسب النظام السائد؛

- كذلك يعتبر سوق الصرف آلية يبين مكانة الدولة خارجيا من خلال الطلب على العملة؛

- تهتم سياسة سعر الصرف بمختلف الإجراءات الداخلية التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني بكفاءة وفعالية كبيرة وبما أن سعر الصرف الأجنبي يهتم بالتجارة الخارجية وله أثر كبير على إيرادات وواردات الدول سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني : الإطار النظري للنمو الإقتصادي

تمهيد:

في هذا الفصل سنسعى لمعرفة النمو الاقتصادي، الذي يعد من أهم المواضيع إثارة للجدل، وهذا لما له من أهمية في تحسين مستوى المعيشي للأفراد وزيادة رفاهيتهم ولا يتم ذلك إلا بزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، والذي على أساسه تقوم إحصاءات لحساب ما يعرف بالدخل الوطني للبلاد وكذا تحديد متوسط دخل الفرد سنويا، وسنتناول مختلف النظريات المفسرة له بدأ بالنظرية الكلاسيكية بقيادة كل من آدم سميث (Adam Smith)، دافيد ريكاردو David Ricardo)، توماس مالتوس (Thomas Malthos)، لما قدمته من أفكار، وتليها النظرية الكترية من بين معالمها مناقشة آليات توازن الأسواق وأسبابها الكلية، وفي نهاية الخمسينات منحت النظرية النيوكلاسيكية نظرة جديدة للنمو الاقتصادي تجسدت في النموذج الذي قدمه سولوسوان (Slow-Swan) والذي أفضى إلى أن التراكم الرأسمالي هو أساس النمو الاقتصادي بحيث يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث سنحاول من خلالها طرح في المبحث الأول لمفاهيم دقيقة للنمو الاقتصادي وفي المبحث الثاني لأهم نظرياته لمختلف المدارس الاقتصادية المشهورة وفي المبحث الثالث إلى أهم النماذج التي تستند عليها التيارات الفكرية في تحليلها الكمي للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول :ماهية النمو الاقتصادي :

المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي :

يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.[59] يرى الاقتصادي S.Kuznet في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" أن النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي في بلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي.[60]

[59]- Jean Arrous, « Les théories de la croissance », Paris, éditions du seuil, 1999, p.09.

[60]- Régis Bénichi, Marc Nouschi, « La croissance aux XIXème et XXème siècles », 2éme édition, édition Marketing, Paris, 1990, p.44.

ويعتبر François Perroux النمو الاقتصادي على أنه زيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالكمية. على المدى القصير يستخدم الاقتصاديون مصطلح التوسع المناقض لمصطلح الركود أو الجمود أو الانخفاض الاقتصادي.

فالنمو يعبر عن حدوث الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد مع مرور الزمن ولما كان متوسط الدخل الفردي هو النسبة بين الدخل وعدد السكان، وهذا يعني أن تحسن مستوى معيشة الفرد في زيادة نصيبه من الدخل الحقيقي لا يمكن أن يحدث إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو في السكان، وهذا هو الشرط الأول لحدوث النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى، فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، ولما كان الدخل الحقيقي هو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار فلن يكون هناك تحسناً في مستوى معيشة الفرد إلا إذا كان معدل الزيادة في متوسط الدخل النقدي للفرد أكبر من معدل الزيادة المستمرة في الأسعار (معدل التضخم)، وهذا هو الشرط الثاني لحدوث النمو الاقتصادي.

ويلاحظ مما سبق أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، يساوي معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي مطروحا منه معدل التضخم.

وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست عارضة فتقديم إعانة من دولة متقدمة إلى دولة فقيرة لمدة سنة أو سنتين قد تزيد الدخل الحقيقي في الدولة الفقيرة خلال هذه المدة، إلا أن ذلك لا يعد نمواً اقتصادياً، حيث أن الزيادة الحقيقية في الدخل يجب أن تكون محصلة لتفاعل قوى الإنتاج الداخلية مع القوى الخارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار بفعل قوة دفع ذاتية لفترة طويلة نسبياً، ومن المرغوب فيه أن يكون معدل النمو مستقراً عبر الزمن بمعنى عدم تقبله بين قيمة موجبة وأخرى سالبة عبر الزمن وإنما يكون موجباً باستمرار أو على الأقل ثابتاً.[61]

يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي هو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بالارتفاع المستمر للإنتاج والمداخيل وثروة الأمة.

عادة يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة في تحديد حقل الإنتاج.

[61] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000، ص.12.

كما أن المحاسبة الوطنية لا يمكنها حالياً إدراج التكاليف الفعلية للحصول على المنتجات مثل تكاليف التلوث، تدهور البيئة، كما تواجه المحاسبة الوطنية مشكلة الاقتصاد الموازي الذي يتكون من أنشطة غير مصرح بها.

إلا أنه بالرغم من هذه الصعوبات، يبقى الناتج المحلي الخام الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي ذلك لأن النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية.

كما وسبق الإشارة إليه يتم التمييز في العادة بين الناتج المحلي الخام الاسمي والناتج المحلي الخام الحقيقي ذلك أن الأول يعبر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية، ومن هنا فإن بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث فيه تكون نتيجة تغير الأسعار لا الكميات. ومن أجل إزالة أثر السعر يلجأ إلى حساب الناتج المحلي الخام الحقيقي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغيرات في الكميات، وهذا بقسمة الناتج المحلي الخام على مؤشر الأسعار.

وبالتالي، فإن حساب معدل النمو يتم انطلاقاً من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي فإنه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل (الكامن) الذي يعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقيق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج.

وبالتالي عادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة t بالعلاقة التالية:

الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t) مطروحاً منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t-1) مقسوماً على الدخل الحقيقي في الفترة (t-1).

المطلب الثاني :النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي :

حاولت النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي منذ الآراء الأولى المقدمة في هذا المجال من قبل الكلاسيك الذين واكبوا الثورات الفكرية والصناعية وحاولوا تقديم وتفسير للنمو الاقتصادي حسب اتجاهاتهم الفكرية، تم قدمت بعد ذلك المدرسة النيو كلاسيكية والحديثة الكثير الأعمال والكتابات من حول النمو الاقتصادي أهمها نموذج Harrod-Domar و النموذج المقدم من قبل Solow، ثم ظهور نظرية النمو الداخلي.

1- النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي :

تعتبر النظرية الكلاسيكية بقيادة A. Smith. أن هناك عوامل أساسية للنمو الاقتصادي وأهمها عامل تراكم رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية مع توفير بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية، واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات الدولة، حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من أرباح الطبقة الرأسمالية.

فقد ركزت المدرسة الكلاسيكية على القطاع الصناعي في عملية النمو وهذا نظرا لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتجة عن تقسيم العمل، الذي يقود إلى زيادة إنتاجية العمال في هذا القطاع مقارنة بالقطاع الزراعي الذي لا يعتبر حسب Smith القطاع الوحيد المنتج كما كان يرى الفيزيوقراط، ويبقى القطاع الزراعي له دور أساسي في عملية النمو الاقتصادي.

ثم قدم D. Ricardo الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، استنادًا إلى أراء Smith. هذه الحالة قد تنتج عن القطاع الزراعي الذي يشهد المردودية المتناقصة من جراء عدم تساوي نوعية الأراضي، ويعطي Ricardo كذلك أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ،ذلك كل من العوامل الفكرية و الثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، و الاستقرار السياسي؛ وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.[62]

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث رغم اعتراف الكلاسيك بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم التقني . رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة.

2- نظرية Schumpeter للنمو الاقتصادي :

يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل Schumpeter للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة بالتغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي.

[62] - الحبيب فايز إبراهيم ،" نظريات التنمية والنمو الاقتصادي"، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، 1985،ص. 27.

لا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية.

أي أنه بفضل دفع نشاط المقاول، ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار، ورغم الانتقادات الموجهة إلى Shumpeter التي تتمثل في زوال النظام الرأسمالي، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة إلى يومنا الحاضر، حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان و رأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات دورية، وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.[63]

3- نموذج Harrod-Domar :

يعتبر نموذج Harrod-Domar كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكيتري للنمو، يبين النموذج كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال / الدخل) وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب. حيث يتصور Harrod معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:

- معدل النمو الفعلي :

يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعدل متوسط رأس المال أي النسبة: (رأس المال/الناتج).

معدل النمو المضمون:

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته، ومن أجل تحديد هذا المعدل، نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل، S نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف و C المعامل الحدي لرأس المال اللازم والذي يدخل في المعجل.

معدل النمو الطبيعي:

[63] - Jean Arrous, op-cit, p.30.

يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة ومعدل نمو الإنتاجية العاملة وهو عبارة عن معدل للنمو الذي تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

من الانتقادات الموجهة لنموذج Harrod-Domar الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، وقد يكون ذلك صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل.[64]

أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة و ثبات مستوى الأسعار.

4- نموذج Solow:

Robert Solow كانت له الأسبقية في سنة 1956 في اقتراح نموذج مطلق للنمو مستوحى من النظرية النيوكلاسكية. يرتكز هذا النموذج على دالة إنتاج مشكلة من عاملي العمل ورأس المال. يستدعي الإنتاج إذن توليفة مشكلة من كميات حقيقية من رأس المال والعمل.

تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L) ومردودية العمل (A)، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y(t)=F\,(K(t)+A(t)\,L(t))$$

حيث: t تمثل الزمن

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل يزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والذي يزداد بزيادة حجم المعرفة، أما الجزء AL في النموذج يسمى بالعمل الفعلي.[65]

فرضيات النموذج:

[64] - Debraj Ray, « Development economics », New Jersey, Princeton University Press, 1998, p58.

[65] - David Romer, « Macroéconomie approfondie », Traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Ediscience international, 1997, p 8.

من فرضيات النموذج الأساسية هو أن كل من عوامل الإنتاج رأس المال والعمل الفعلي لها وفرات حجم ثابتة، هذا أنه إذا تم مضاعفة كميات رأس المال والعمل الفعلي يتم الحصول على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض أن يكون الاقتصاد متطور بالقدر الكافي، بحيث أن كل الأرباح الناتجة عن التخصيص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة.

كذلك يبين نموذج Solow أن تراكم رأس المال وحده لا يكون هو المحرك للنمو، فقد أظهر التقدم التقني على أنه المحرك الحقيقي للنمو وأنه يحتل مكانة الريادة في عملية دفع النمو الاقتصادي.[66]

5- النظريات الحديثة للنمو:

تسمى النظرية الحديثة للنمو كذلك بنظرية النمو الداخلي وقد ظهرت هذه النظرية في منتصف الثمانينات، وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق تراكم رأس المال، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريباً، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو فيما بين البلدان.

نظرية النمو الاقتصادي كانت محل تجديد عميق مع ظهور النظريات الحديثة للنمو الداخلي، هذه الأخيرة انبثقت من إعادة فحص مصادر النمو وترتكز على رؤية جديدة للتقدم التقني ومحدداته. وبخلاف النماذج النيوكلاسكية التقليدية من نوع olow- Swan 1956، التي كان فيها التقدم التقني متغير خارجي، النماذج الجديدة للنمو تبحث إلى جعل مصادر النمو داخلية.

- نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد (نموذج AK):

يعطي النموذج العام للنمو AK كما يلي:

$$Y = AK$$

أين A: ثابت موجب الذي يعكس المستوى التكنولوجي.

K: في مفهومه الواسع يضم رأس المال البشري.

[66] - Murat Yildizoglu, « Note sur la croissance économique à partir de (Easterly 2002) », octobre 2003, p.03.

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي بـ $y=Ak$، والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـA.

يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال(K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي، ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى الرأس المال البشري.[67]

تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أن النمو مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح برفعها، بحيث أن كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، مع التنويع والتحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو، بالإضافة إلى أن النشاطات الحكومية تعتبر مصدرا للنمو الداخلي من خلال النفقات الحكومية والتنظيم والتسيير.

على ضوء الأعمال المقدمة من قبل Romer(1986)،(1990) Lucas (1988)، Rebello،(1991)، 1991 (Barro) وغيرهم، حيث يشير هذا التيار الفكري الجديد إلى الدور القوي الذي تلعبه المعرفة رأس المال البشري، والسياسات العمومية في زيادة النمو الاقتصادي.[68]

فحسب ما يوضحه Romer 1990، بعض المؤسسات تستثمر في بحوث التطوير للوصول إلى أهدافها باستغلال الابتكارات المالية. في هذه النماذج يعتبر وقع وإيقاع الابتكارات هو الذي يحدد النمو في الأجل الطويل.

ويأخذ إنتاج المعرفة في نماذج Arrow (1962) و Romer (1986)، على أنه إنتاج للنشاط الاقتصادي، من ناحية أخرى، هناك الأعمال المقدمة من قبل Helpman Grossman (1991) و How Aghion (1992) حاولت اعتبار متغيرة التقدم التقني كمتغيرة داخلية، مشيرين إلى مساهمة هذه المتغيرة في النمو الاقتصادي، انطلاقا من سلوكيات الأعوان الاقتصاديين ذاتهم.

تسلط هذه النماذج الضوء على دور الابتكارات التكنولوجية وعلى أهمية المصادر المخصصة لبحوث التطوير.[69]

---

[67] - Rober J. Barro, Xavier Sala –I– Martin, « La croissance économique » Ediscience international, Paris, 1996, p.44.

[68] - Barro. R.J, « Economic growth in cross–section of countries », Quarterly journal of Economics, 106,407–443, 1991, p.41.

ونجد كذلك من بين فروع الأدب الحديث للنمو، تلك التي ترتكز على الأفكار التي مفادها أن تراكم رأس المال البشري يلعب دوراً هاماً في عملية النمو في البلد.

في نفس الاتجاه نجد أيضا أعمال كل من Barro (1991) Zee Tanzie (1991)، التي توضح بأنه بإضافة إلى العوامل السابقة، فإن الإنفاق الحكومي قد يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قانتين، سواء مباشرة عن طريق زيادة مخزون رأس مال الاقتصاد من خلال الاستثمار العمومي في البني التحتية أو استثمارات المؤسسات العمومية. أو بطريقة غير مباشرة عن طريق زيادة الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج الممنوحة عن طريق القطاع الخاص من خلال نفقات التعليم الصحة وخدمات أخرى التي تساهم في تراكم رأس المال البشري.

المطلب الثالث :محددات النمو الاقتصادي واستراتيجية التنمية :

إن مسار التطور الاقتصادي للمجتمعات الحديثة، في ضوء الممارسات العملية، تكشف عن عدة عوامل أساسية التي تؤثر في عملية النمو أهمها ما يلي:

1- الادخاروراس المال المادي والبشري:

أغلب البحوث التطبيقية وبالأخص تلك المقدمة من قبل Levine و Renett (1992) و Eusterly Loayza و Montiel (1997)، تشير إلى أن الادخار والاستثمار المادي يرتبطان ايجابياً ومعنوياً بمعدل النمو. في حين القليل من البحوث من حاولت الأخذ بعين الاعتبار نوعية الاستثمار في الدراسة. أظهرت الأزمة الأسيوية بوضوح أن معدل الاستثمار المرتفع لا يقود بالضرورة إلى نمو مستمر.

فيما يخص دور رأس المال البشري، يوضح Barro (1991)، أن معدل النمو يتوقف ايجابياً على المستوى المبدئي لرأس المال البشري الذي يقاس بمعدلات التمدرس، قام Barro و Le (1993)، بدراسة معدلات النجاح الدراسي بالنسبة لفئة البالغين عند المستويات المختلفة (الفئة غير المتعلمة، الفئة التي تلقت التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي والفئة التعليم العالي) على عينة تضم 129 بلداً على الفترة بين

[69] - Aghion. P, Howth. P, « A model of growth through creative destruction », Econometrica, 1992, p.23.

1960- 1985، توصل الباحثان إلى التأثير القوي والمعتبر لمستويات التعليم، التعليم ينتج عنه أثار ايجابية ومباشرة على معدلات نمو الناتج الداخلي الخام.[70]

في دراسة أخرى Benhabib و Spiegel ، أشارا إلى أن معدل نمو رأس المال البشري الذي يقاس بالعدد المتوسط لسنوات دراسة المجتمع النشط، لا يفسر معنويا معدل نمو الدخل الفردي، في حين أن مستويات رأس المال البشري تلعب دورا هاماً كمحدد للنمو الداخلي الفردي.[71]

فلم يعد بالإمكان اعتبار أن رأس المال البشري كمحدد للنمو، لأن هذا المقترح ينطوي على أن معدل نمو رأس المال البشري وليس مستواه الذي يفسر معدل النمو الفردي، هذه الخلاصة تقود إلى إعادة النظر في نظريات النمو الداخلي، حسب Lee و 1995) Lee)، فإن معدلات نجاح الطلاب وليس معدلات التمدرس أو سنوات التكوين التي تمثل العامل الجوهري للنمو الاقتصادي.

في دراسة أخرى حديثة، 2000) Barro)، استنتج أن معدل النمو يتم تنشيطه وتحريكه عن طريق التعليم الثانوي والتعليم العالي للرجال، وقد لاحظ أن مستوى التعليم عند النساء لا يظهر أنه يساهم في النمو بطريقة معنوية ولكن يمارس تأثير غير مباشر، لأن انخفاض الخصوبة قد يسمح بالوصول إلى معدل ادخار أكثر ارتفاعاً.[72]

2- الإنفاق العمومي :

الأدب التجريبي الحديث حول النمو قد فحص بشكل واسع انعكاس مستويات الإنفاق العمومي الجاري والاستثمار وتركيبة هذه النفقات على النمو.

Swaroop Devarajan و1996) Zou)، على سبيل المثال لم يجدوا أي علاقة معنوية بين النمو ومستويات الإنفاق (التي تقاس عن طريق نسبة من الناتج الداخلي الخام، في حين وجد 1997) Barro)، أن

---

[70] - Barro R, Lee J. W, « International comparisons of educational attainment », journal of Monetary Economics,32, p.36.

[71] - Benhabib J, Spiegel M, «< The role of human capital in economic development evidence from aggregate cross- country data », journal of Monetary Economics, vol.34, 1994, p.14.

[72] - Barro R, « Les facteurs de la croissance économique, une analyse transversale par pays », Economica, 2000, p.44.

الإنفاق العمومي للاستهلاك كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام (بعد طرح نفقات الدفاع والتعليم من نفقات الاستهلاك العام (كانت مرتبطة سلبياً بالنمو.

بخلاف ذلك توصل Zous Swaroop Devarajan (1996)، إلى علاقة ايجابية بين نفقات الاستهلاك العمومي (التي تحسب بالإنفاق الجاري كنسبة مئوية من النفقات العامة) والنمو الاقتصادي.[73]

أكدت الدراسات التجريبية الحديثة على الدور المختلف للاستثمار العمومي والخاص على النمو، في هذا الشأن يشير Khan و Kumar (1997)، إلى أن آثار الاستثمار الخاص والعمومي على النمو كانت مختلفة، الاستثمار الخاص كان أكثر إنتاجية بطريقة قوية ومتينة من الاستثمار العمومي.

توصل كذلك كل من Loayza Kright و Villanueva (1993) و Nelson و Singh (1994) أن مستوى الاستثمار العمومي في البني التحتية كان له أثر معنوي على النمو خاصة خلال سنوات الثمانينيات من القرن الماضي. باستخدام دراسة على بيانات مقطعية على عينة 119 بلداً، قام Easterly و Rebello (1993) بتوضيح أن الاستثمار العمومي في النقل والاتصالات كان مرتبط ايجابياً بالنمو.

3- التضخم وعدم الاستقرار الاقتصاد الكلي :

الدراسات التجريبية التي تناولت أثر التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي على النمو في الأجل الطويل كانت متعددة، يوضح Fisher (1993)، أن التضخم يعكس فقدان الحكومة متابعة ومراقبة وضعية الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يحد من الاستثمار ويخفض النمو الاقتصادي.[74]

وبالمثل توصل Gregoria (1993)، إلى إيجاد علاقة سلبية بين مستوى التضخم، تغير التضخم والنمو في أمريكا اللاتينية كما وجد Sarel (1996) ، أن هناك علاقة غير خطية بين التضخم والنمو. في الحالة التي يكون فيها التضخم ضعيفاً، لا يكون له أثر معنوي على النمو، في حين عندما يكون التضخم مرتفعاً (أكثر من 8 % سنوياً) يكون له أثر سلبي ومعنوي على النمو[75]، كما سبق التطرق إليه.

---

[73] - Devarajan S, Swaroop V, Zou H, «< The composition of public expenditure and economic growth », journal of Monetary Economics, 37, 1996, p.33.

[74] - Fisher S, «< The role of macroeconomic factors in growth »>, journal of Monetary Economics, 32, 1993, p.48.

[75] -' Sarel M, « Nonlinear effects of inflation on economic growth », IMF Staff Paper, 43, 1996, p.19.

أيضاً، في دراسة أخرى، يشير Barro (1997)، أن التضخم الضعيف يرتبط بأفضل مردودية فيما يتعلق بالنمو على المدى الطويل.

بعض التحاليل استخدمت عدد من المؤشرات بالإضافة إلى معدل التضخم، لتقييم درجة عدم التأكد والتغير المتعلق بالسياسات الاقتصاد الكلي، Aizenman و Mario (1993) ، مثلا استخدما الانحراف المعياري لسعر الصرف وانحراف التضخم ونمو القرض الداخلي وكذا المؤشرات المركبة التي تضم كل المتغيرات السابقة. هذه الدراسات التطبيقية تؤكد على العلاقة السلبية بين تغيرات السياسة الاقتصادية والنمو. بالنسبة إلى Beaney (1996)، وجد أن عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي المقاس برصيد الميزانية ودرجة تطاير سعر الصرف الحقيقي كان له أثر سلبي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي ويمكن أن يكون له أثر سلبي أيضاً على الاستثمار.[76]

4- الانفتاح والتبادل الخارجي :

تشدد العديد من الدراسات التجريبية على أهمية الانفتاح. في هذا الجانب يوضح Dollar 1992، أن الانفتاح على التجارة، الذي يتم قياسه بمؤشر مستوى الأسعار المصحح، يكون له انعكاس موجب على النمو الاقتصادي. في نهاية سنوات التسعينيات وعلى عينة مكونة من 117 بلداً، استخلص كل من Sachs و Warner(1997)، أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً تنمو في المتوسط بمعدل 2 إلى 2,5 % الاقتصاديات الأخرى، في هذه الدراسة الانفتاح التجاري تم قياسه بواسطة مؤشر يرتكز على أكثر من خمس معايير: الحواجز غير جمركية، المستوى المتوسط للتعريفة الجمركية، سعر صرف السوق الموازي وجود الاحتكار الحكومي من عدمه على أهم المنتجات المصدرة، وإذا كان الاقتصاد اشتراكي أم لا.[77]

وجد Greenaway (1998،Wright Morgan)، باستخدام عينة مكونة من 73 بلداً، أيضا ارتباط موجب بين الانفتاح والنمو. وضح Frankel و Romer (1999)، كذلك على وجود أثر موجب عالي

[76] - Beaney M, <<< Macroeconomic stability, investment and growth in developing countries », journal of Development Economics, 48, 1996, p.31.

[77] -2 Sachs J, Warner A, «< Fundamental sources of long-run growth »>, American Economic Review, n° 87, 1997, p.08.

المعنوية للانفتاح في التجارة الدولية على الدخل الفردي، بالأخذ في هذه الدراسة كمؤشر للانفتاح حصة الصادرات والواردات بالنسبة الإنتاج الداخلي الخام.[78]

في مقاربة أخرى، بعض الدراسات التجريبية تشير إلى وجود علاقة بين واردات السلع الرأسمالية والنمو. من ضمن هذه البحوث نجد تلك المقدمة من قبل Roldos (1997)، الذي وجد في حالة الشيلي على الفترة 1971–1995 أن نمو الإنتاجية الكلية للعوامل كان مرتبطا ايجابيا بالنسبة المتمثلة في رأس المال المستورد على رأس المال المادي الكلي وهذا بفضل عملية انتشار تبني التكنولوجيا .[79]

5- العوامل المالية :

البحوث التجريبية الأكثر تميزاً التي تطرقت للعلاقة بين التطور المالي والنمو والتي كانت أكثر انتشاراً في سنوات التسعينيات أهمها أعمال Levine و King (1993)، حيث توصلت هذه الدراسات القياسية إلى توضيح وتأكيد على العلاقة الموجبة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

في دراسة أخرى قام Levine Beck و Loayza (1999)، باستخدام بيانات مقطعية وسلاسل زمنية على 63 بلدا على الفترة 1960-1995، أثبتت الدراسة وجود على المدى الطويل علاقة وقوية جدا بين التطور المالي و نمو الإنتاج الكلي للعوامل، ولكن أيضا مع معدل الادخار ومعدل تراكم رأس المال.[80]

غير أنه، وجهت بعض الانتقادات بشكل أساسي على اتجاه السببية بين العلاقة بين التطور المالي والنمو. يشير Demetriades و Hussein (1996)، باستخدام عينة مشكلة 16 بلدا، إلى أن السببية بين العمق المالي المقاس بواسطة نسب الودائع البنكية إلى الإنتاج الداخلي الخام الديون البنكية المترتبة على طاع الخاص إلى الإنتاج الداخلي الخام والنمو تتغير من بلد إلى أخر، فقد تم التوصل في بلدين فقط إلى

---

[78] - Frankel J, Romer D, «< Does trade cause growth », American Economic Review, 89, 1999, p.98.

[79] - Roldos J, « Potential output growth in emerging market countries: the case of Chile », IMF Working paper, N°97/194, 1997, p.11.

[80] - Beck T, Levine R and Loayza N, « Finance and the sources of growth », Word Bank, memeo, 1999, p.09.

أن التطور المالي كان سببا في النمو الاقتصادي في سبعة دول من العينة تم اكتشاف أثر ارتجاعي بين المالية والنمو، وفي أربعة دول أخرى علاقة السببية تتجه من النمو نحو القطاع المالي.[81]

كما تكشف أعمال أخرى عن وجود علاقة سلبية بين الكبح المالي والمردودية الاقتصادية (الكبح المالي يمثل الوضعية التي يكون فيها النظام المالي يتعامل بمعدلات الفائدة ذات أسقف مرتفعة، المراقبة الكمية على تخصيص القروض ارتفاع الاحتياطات الإجبارية على الودائع البنكية، المراقبة المباشرة من الحكومة على النظام البنكي والتخصيص الإجباري للأصول وقروض القطاع العام على كاهل البنوك التجارية)

في نفس الاتجاه يكشف Roubini و Salai- Martin1995، عن الأثر السلبي بين نسبة الاحتياطات البنكية والنمو.

6- مفهوم التقارب Convergence :

نموذج Solow-Swan المشار إليه سابقاً، ينطوي على تقارب بين الدول بالتزامن مع معدلات النمو ومستويات الدخل إذا كانت كل العوامل الهيكلية(خاصة تكنولوجيا الإنتاج ومعدل الادخار) ومعدل التقدم التقني مماثلة. تعرف البلدان الفقيرة في بداية الفترة نسبة رأس المال/ العمل أكثر ضعفاً مقارنة بالبلدان الغنية، حيث ينطوي ذلك على نتيجة حدية في رأس المال أكثر ارتفاعاً. بفعل تعادل معدلات التقدم التقني، نمو اليد العاملة ومعدلات الادخار الداخلية، فإن نمو مخزون رأس المال يتجاوز المعدلات المسجلة في الدول الغنية خلال الفترة الانتقالية ولكن يجب في النهاية أن يتقارب نحو نسبة رأس المال/ العمل و رأس المال/ الإنتاج (ومستويات الدخل) في الدول الغنية. بدون شك هذا التقارب لا يحدث إذا كانت تكنولوجيا الإنتاج، معدل الادخار ومعدل التقدم التكنولوجي للدول مختلفة. على سبيل المثال إذا كانت الحواجز على المبادلات مثل تلك التي تعرفها الدول الفقيرة مقارنة بالدول الغنية والإمكانية المحدودة في الوصول إلى تكنولوجيا المتاحة الأكثر تقدماً، فإن معدل النمو الفردي في البلدان الفقيرة

[81] - Demetriades P, Hussein K, «Does financial development cause economic growth? Time-series evidence from 16 countries », Journal of Development Economics, 51,387, 1996, p.32.

ستبقى باستمرار أكثر ضعفاً من المعدلات المسجلة في الدول الغنية والذي ينطوي على الاختلاف والتباين المستمر والمتنامي في مستويات المعيشة.

العديد من نماذج النمو الداخلي(نموذج AK) تتضمن إمكانية الاختلاف المستمر بين المستويات و معدلات نمو الدخل بالمرة. بالاستناد على المعطيات المتعلقة بنمو المنتج الفردي تغطي الفترة 1820-1992 وضح . Maddison (1995)، أن البلدان الفقيرة لا تنمو بشكل أسرع من الدول الغنية .[82]

من ناحية أخرى، حسب الحسابات المقدمة من قبل Pritchett (1997)، والتي تستند في جزء منها على معطيات Maddison سنة 1870 إلى 1992، فإن نسبة الدخل بين الدول الأكثر غناً والدول الأكثر فقراً قد زادت بمعامل قدره 5. وجد المؤلف أيضا أن الانحراف المعياري للدخل الفردي في الدول الغنية والفقيرة قد تنامي من 0,51 في سنة 1870 إلى 0,88 في سنة 1960 ثم إلى 1,06 في سنة1990.[83]

المبحث الثاني : سعر الصرف والنمو الاقتصادي :

القليل من الأعمال التي تخصصت في دراسة النمو الاقتصادي قد خصت سياسة سعر الصرف بدور واضح كأحد محددات النمو، ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى استخدام التقديرات المقطعية في الغالب بالنسبة للدول التي تعرف نفس نظام سعر الصرف. عند الأخذ بالاعتبار مجموعة من الدول أو منطقة نامية أو مجموعات من الدول بمستويات تطور مختلفة، المرجع الأكثر أهمية واستخداماً يتمثل في نموذج Balassa ، فالنتائج لم تكن بالترتيب المقارن والذي لا يقود إلى إظهار تأثير تغيرات سعر الصرف أو تغير أنظمة أسعار الصرف على مستوى كل بلد ولكن بالنسبة لمجموعة من الدول.

هذا الموضوع لم يكن مقدماً إلا حديثا في دراسات المردودية الاقتصادية نتيجة الاهتمام المتزايد بالمسائل المتعلقة بسعر الصرف والتطور المالي وليس بسبب تفسير المردودية بحد ذاتها.

---

[82] - Maddison A, « Monitoring the world economy, 1820-1992 », Development Centre Studies, Organization for Economic co-operation and development, Paris, 1995, p.17.

[83] - Pritchett T, « Divergence, big time », Journal of economy perspective, 11, 1997, p.03.

سنحاول دراسة علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي والتعرف على الكيفية التي أُخذت بها في النماذج المختلفة وكيف أن المتغيرات المختلفة المرتبطة بسعر الصرف التقلب، الاختلال ونظام سعر الصرف يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال متغيرات أخرى على النمو.

المطلب الأول :سعر الصرف في نماذج النمو الاقتصادي :

في هذا الإطار، تقترح Lahreche-Revil (1999)، الاستعانة بنماذج التنمية، أين تظهر العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو ومسار التنمية بواسطة آليتين: الآلية الأولى، تعكس التأثير الذي يمارسه سعر الصرف الحقيقي على حركات رأس المال التي بالإمكان تحت شكل الاستثمار الأجنبي المباشر مثلا أن تضاف إلى الاستثمار المحلي، على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يخفض تكلفة الثابتة دوليا ويرفع من التنافسية ويزيد من قيمة رؤوس الأموال المستثمرة بالعملة الأجنبية.

الآلية الثانية تعكس التأثير الذي يمارسه سعر الصرف الحقيقي على تراكم رأس المال البشري من خلال امتداد أثره إلى الصادرات التي تسمح بزيادة عملية التدريب واكتساب المهارات والتي يتولد عنها مخرجات مناسبة لتراكم المعارف، سعر الصرف الحقيقي يحدد إذن بالمرة تراكم رأس المال البشري من خلال الأثر على الصادرات ورأس المال المادي من خلال الأثر على الاستثمارات المباشرة.

كل اختلال مؤقت وعدم تصحيح في سعر الصرف الحقيقي قد يؤثر إذن على النمو أو مستوى التنمية في الأجل الطويل، فسعر الصرف الحقيقي لا يعد محددا نظامياً للنمو الاقتصادي ولكن عاملا محفزاً، إذا تحققت باقي الشروط فإن انخفاض سعر الصرف الحقيقي قد يكون له انعكاس ايجابي في الأجل الطويل على النمو.[84]

تحليل العلاقة :

نقوم بالتطرق إلى مسألة النمو بالنسبة إلى مستوى و تغير سعر الصرف في المقام الأول وبالنسبة إلى نظام سعر الصرف في المقام الثاني، من خلال هذين العنصرين تتحدد العلاقة التي تنم. عن أهمية دور سعر الصرف في النمو الاقتصادي وبشكل خاص في الاقتصاديات النامية، على غرار ما تشير إليه الكثير من الدراسات في السنوات السابقة مثل تلك المقدمة من قبل Atlan و Al (1998).

[84] - Lahreche-Revil, «< Taux de change réel et croissance: perspectives pour une zone euro en Méditerranée », Revue d'Economie financière, n°52, 1999, Mars, p.32.

النتائج المتعلقة بدول أمريكا اللاتينية والإفريقية تدعم وتعزز فكرة أهمية الصلة بين سلوك سعر الصرف الحقيقي والمردودية الاقتصادية، فقد أحدث التقلب وعدم استقرار سعر الصرف الحقيقي الكثير من الأضرار على نمو الصادرات في بلدان أمريكا اللاتينية بينما كان استقراره ركنا أساسيا في تعزيز التوسع في دول شرق آسيا [85].

أكدت مساهمة الأدب التجريبي في هذا السياق على العلاقة القوية والسالبة بين تغيرات سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

من ناحية أخرى، عانت الكثير من الدول الإفريقية من الاختلال المضطرد والمستمر في أسعار الصرف الحقيقية والذي بدوره ساهم في إعاقة التنمية الزراعية وخفض من الإمدادات الغذائية المحلية.[86]

هذا الاختلال كان في الغالب العامل المسبب، لأنه يؤدي إلى انخفاض في الكفاءة الاقتصادية، سوء توزيع وتخصيص الموارد وهروب رؤوس الأموال، ويمكن أن يكون له عواقب بعيدة المدى التي قد تتجاوز التأثير الذي يمارسه عادة في المدى القصير على تنافسية المؤسسات في البلد المعني.[87]

تميل المغالاة الأكثر حساسية في سعر الصرف إلى إبطاء النمو الاقتصادي، في حين أن انخفاضه بدون أن يكون مفرط سيقود إلى تسارع النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك كانت هذه الظاهرة محل اهتمام كبير في النقاشات السياسية باعتبارها مصدرها هاماً لاختلال الاقتصاد الكلي، أين تعتبر عملية التصحيح إحدى الشروط الجوهرية لتحسين الأداء الاقتصادي وضمان استقرار الاقتصاد الكلي.[88]

السياسات الهادفة إلى استقرار سعر الصرف الحقيقي حول مستوى حقيقي تؤدي عن طريق هذه الآلية إلى تشجيع النمو. يصاحب الحركة القوية في سعر الصرف الحقيقي مستوى مرتفع من عدم

---

[85] - Atlan et Al, « Le rôle du taux de change dans la croissance des économies émergentes », Revue économique, 49(1), 1998, janvier, p.09.

[86] - Bosworth. B, Collins. S, and Chen. Y, « Accounting for differences in economic growth», Brooking discussion, paper in international economics n°115, Brooking Institution, Washington, 1995, p.22

[87] - Collins. S, Razin. O, « Real exchange rate misalignment and growth », NBER Working paper, n°6174, 1997, September, p.08

[88] - Domaç. I, Shabsigh. G, « Real exchange rate behavior and economic growth: evidence from Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia", IMF Working paper, n°99/40, 1999, p.19.

التأكد بالنسبة الأسعار النسبية التي بدورها تقود إلى مخاطر كبيرة وهامة وإلى جعل أفاق الاستثمار قصيرة جداً .والذي ينتج عنه، تحمل تكاليف باهظة في عملية التصحيح: تراجع في مستوى الإنتاج، التحرك من القطاعات القابلة للتجارة إلى القطاعات غير القابلة للتجارة والتطاير المتزايد في أسعار الفائدة مؤدية في نهاية المطاف إلى عدم الاستقرار المالي.

يقلل الاختلال أيضا من ربحية الصناعات التي تكون فيها الأسعار النسبية منخفضة. في الغالب، ارتفاع تقويم العملة المحلية يكون سلبياً على النشاطات القابلة للاتجار الخارجي. ثانياً، النمو وسعر الصرف الحقيقي يتأثران بالعوامل السياسية، الذي بدوره يزيد من الارتباط بين المتغيرات بدون أن ينطوي ذلك بالضرورة على سببية في اتجاه واحد أو في اتجاه أخر.

فيما يخص نظام سعر الصرف يبدو أن الإشكال لم يحسم كما هو الشأن في حالات الاختلال، حتى عندما تشير النظرية إلى أن اختيار نظام سعر الصرف له تأثير على النمو، فإنها لا تحدد بوضوح. ما نظام سعر الصرف الأكثر تحفيزا وملائمة للنمو الاقتصادي.

توفر النظرية بعض المؤشرات عن القنوات التي م من خلالها يظهر تأثير نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي إما عن طريق التأثير على سرعة التكيف مع الصدمات وإما عن طريق التأثير على الاستثمار ونمو التجارة الخارجية أو الانفتاح بشكل عام وتطور النظام المالي وهذا بدوره يفترض أن يعزز نمو الإنتاجية من خلال قنوات متعددة.

المطلب الثاني : تأثير أسعار الصرف على النمو الاقتصادي :

التأثير المباشر لأسعار الصرف على النمو الاقتصادي:

حسب النظرية الاقتصادية، نوع نظام سعر الصرف لا يكون له انعكاس على القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية على المدى الطويل، غير أنه يؤثر على مسار التصحيح، حيث يظهر تأثير نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي انطلاقا من أثره على سرعة التصحيح من الاضطرابات العشوائية التي تصيب الاقتصاد المحلي.

على العموم من المسلم به أن تعديل وتلطيف الدورة الاقتصادية يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. قام Barlevy (2001)، بصياغة نموذج وضح من خلاله أن انخفاض تقلب الدورة الاقتصادية يحفز النمو عن طريق زيادة آلية الاستثمار والتخفيض من تقلباته.

في نفس السياق حسب Aizenman (1994) الاقتصاد الذي يتكيف بسهولة مع الصدمات، يجب أن يستفيد من نمو في الإنتاجية أكثر ارتفاعاً بفعل دورانه في متوسط قريب جداً من من حدود طاقته.[89]

في نهاية سنوات السبعينيات، البحوث النظرية حول أنظمة أسعار الصرف نوهت بأهمية استقرار الاقتصاد الكلي وكذا الصدمات التي يتلقاها البلد في مسألة اختيار أنظمة الصرف، في هذا الإطار يشير كل من Fischer (1977) و Flood (1979)، أن اختيار نظام سعر الصرف يتوقف على درجة الاضطرابات التي تصيب الاقتصاد. نظام سعر الصرف الأمثل يتمثل إذن في النظام الذي يسمح بتقليل من متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الإنتاج الاستهلاك أو المستوى العام للأسعار.

قام Caparole وPittis 1995، بفحص تطور عدد من المتغيرات اقتصادي الكلي الأساسية في ظل أنظمة أسعار الصرف المختلفة بواسطة بيانات شهرية على الفترة من سنة 1960 إلى 1991، باستخدام 18 بلد لمنظمة التعاون للتنمية الاقتصادية OCDE ، لدراسة استمرارية تقلب والأهمية النسبية للصدمات المتناظرة على المستوى العالمي) وغير المتناظرة الخاصة بالبلد في الدورة الاقتصادية، استخلصا المنظران أن نوع نظام سعر الصرف يؤثر على استمرارية الصدمات الاقتصادية.[90]

في دراسة أكثر حداثة، توصل Broda (2002)، في دراسة تقوم على 75 بلدا متقدما تغطي الفترة من سنة 1973 إلى 1996، إلى أن الاستجابة للصدمة سالبة في شروط التبادل(انخفاض معنوي لمؤشر أسعار الصادرات على مؤشر أسعار الواردات تختلف معنوياً من نظام سعر الصرف إلى أخر. استجابة لهذه الصدمة تسجل الدول المتبنية لأنظمة الصرف الثابتة انخفاض هام ومعنوي في الناتج الداخلي الخام الحقيقي في أثناء انخفاض سعر الصرف ببطء عن طريق أثر انخفاض الأسعار.

---

[89] - Aizenman J, «< Monetary and real shocks, productive capacity and exchange rate regimes », Economica, 1994, p.34.

[90] - Caparole M, Pittis N, «< Nominal exchange rate regimes and the stochastic behavior of real variables », journal of International Monetary and Finance, vol.14, n°03, 1995, p.395.

أما في الدول التي تتبنى الأنظمة الأكثر مرونة، كان انخفاض الناتج الداخلي الخام الحقيقي أقل أهمية وأن الانخفاض الحقيقي في قيمة العملة كان هاما ومباشرا.[91]

ويوضح أيضا، Edwards وLevy-Yeyati 2003، في دراسة شملت 183 بلدا على الفترة 1974-2000، أن أنظمة أسعار الصرف المرنة تقلل من صدمات شروط التبادل على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة والصناعة على حد سواء. استخلص الباحثان أن نمو الإنتاج الحقيقي كان أكثر حساسية للصدمات السلبية مقارنة بالصدمات الايجابية. وبشكل دقيق وجد المؤلفان أن تدهور في شروط التبادل بنسبة قدرها 10% أحدث تقلصاً في الإنتاج الحقيقي بنسبة قدرها 0.4 %. في الدول المستخدمة لنظام سعر الصرف الثابت، التأثير كان مضاعفاً. بناء على نتائج هذه الدراسة، توصل الباحثان إلى أن اختيار نظام سعر الصرف له انعكاس وعلاقة قوية فيما يتعلق بتقلب الإنتاج، كما ترتبط الاستجابة للصدمات الحقيقية في نظام سعر الصرف الثابت بانكماش اقتصادي حاد و ومستمر.[92]

التأثير غير المباشر لأسعار الصرف على النمو الاقتصادي:

علاوة على تأثير أنظمة أسعار الصرف على عملية التصحيح والتعديل من الصدمات الاقتصادية، تؤكد النظرية الاقتصادية أن نظام سعر الصرف بإمكانه التأثير على النمو الاقتصادي من خلال تأثيراته على محددات أخرى غاية في الأهمية يتوقف عليها النمو تتمثل في الاستثمار ، الانفتاح على التجارة الدولية، تدفق رؤوس الأموال وتطور القطاع المالي.

المطلب الثالث :أنظمة أسعار الصرف والتطاير في الاقتصاد الكلي:

إذا كانت أنظمة أسعار الصرف المرنة من الناحية النظرية كفيلة بالتقليل والحد من . ضعف الاقتصاديات من خلال الدور الذي تمارسه في امتصاص الصدمات، فإنه من جانب أخر، يحدث في ظلها تقلب وتطاير في سعر الصرف. تقلب سعر الصرف الاسمي يرتبط عموما بتغيرات قوية في سعر الصرف الحقيقي وبالتالي تطاير الاقتصاد الكلي (الماكرو اقتصادي) وآثار هذا التطاير على النمو الاقتصادي. في هذا الإطار، يقدم Hausmann و Gavin 1996، لمحة عن مختلف الطرق التي استخدمت في قياس تطاير الاقتصاد الكلي في الأدب الاقتصادي، والتأثير التقديري لهذا التطاير على النمو الاقتصادي، حيث يقدم

[91] - Broda C, «< Terms of trade and exchange rate regimes in developing countries », Federal Reserve Bank of New York Staff Report n°.148, 2002, p.13.

[92] -

الجدول التالي رقم (1)، أهم الدراسات التي اهتمت بالتطرق إلى العلاقة بين التطاير والنمو الاقتصادي. معظم نتائج هذه الدراسات توضح أهمية التأثير القوي الذي يمارسه التطاير على النمو الاقتصادي. (*)

اهتم Hausmann و Gavin، بعد تحديد خصوصية دول أمريكا اللاتينية، بمصادر تطاير الاقتصاد الكلي وبشكل خاص تطاير الناتج الداخلي الخام الحقيقي (الذي يتم قياسه بالانحراف المعياري للنمو الاقتصادي الحقيقي على الفترة 1970–1992). حاول المفكران تقييم وزن العوامل الخارجية (تغيير شروط التبادل أو تدفق رؤوس الأموال) والعوامل الداخلية (السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف) في تفسير تطاير الاقتصاد الكلي. أدرجت في التحليل العلاقة بين اختيار نظام سعر الصرف وتطاير الاقتصاد الكلي بالاستعانة بمتغيرة صورية تمثل خاصية مرونة سعر الصرف.

توضح النتائج Hausmann و Gavin، أنه إلى جانب عدم الاستقرار السياسي، تغيرات شروط التبادل وتدفق رؤوس الأموال، فإن اختيار نظام سعر الصرف الثابت يلعب دور معنوي إحصائيا في تفسير تطاير معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي. سعر الصرف إذن، يؤدي دور امتصاص وإخماد الصدمة ولكن لا يكون ذلك متاحا، إلا إذا كان مرناً.

يشير المفكران أنه في حالة تثبيت سعر الصرف، متغيرات حقيقية أخرى تتكفل بتلقي وتحمل الصدمة.[93]

حاول أيضا Ghosh و A1 1997، اختبار العلاقة بين نظام سعر الصرف وتطاير الاقتصاد الكلي من خلال تباين(la variance) معدل نمو الناتج الداخلي الخام و من خلال تباين معدل التوظف.[94]

قام المنظرون باستبعاد التأثيرات المحتملة لانعكاس الصدمات باستخدام في الانحدار متغيرات صورية تعكس: مستوى تقدم الدول، تقلب شروط التبادل الإنفاق العمومي، الاستثمار ومعدل نمو التجارة الخارجية. لتظهر النتائج أن الناتج الداخلي الخام و مستوى التوظف كانا أكثر تغييراً في الأنظمة الثابتة مقارنة بالأنظمة الوسيطة أو العائمة وأن هذا التطاير القوي لم يكن بأي حال من الأحوال مرتبط بالصدمات التي بإمكانها إصابة الاقتصاد.

---

[93] - Hausmann. R, Gavin. M, «< Securing stability and growth in a shock-prone region: The policy challenge for Latin America », IADB Working Paper No. 315, 1996, p.11.

[94] - Ghosh. A, Glude. M, Ostry. J and Wolf. H, « Does the nominal exchange rate regime matter? », op-cit, p.05.

الجدول رقم (1): التطاير والنمو الاقتصادي

الدراسات	قياس التطاير (Volatilité)	التأثير المقدر للتطاير على النمو الاقتصادي
(1995) Hausmann	شروط التبادل	نمو اقتصادي ضعيف
(1994) Mendoza	شروط التبادل	نمو اقتصادي ضعيف
(1994) Ramey	الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي	نمو اقتصادي ضعيف
Moore و Zarnowitz (1986)	الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي	فترات نمو اقتصادي سريع بالولايات المتحدة مقترنة بتطاير الناتج الداخلي الخام
(1994) Collins	سعر الصرف الحقيقي	نمو اقتصادي منخفض
(1994) Westley	سعر الصرف الحقيقي	غير معنوي إحصائيا على النمو
Welch McLeod (1993)	سعر الصرف الحقيقي	في دراسات السلاسل الزمنية للأرجنتين البرازيل، كولومبيا، الشيلي، المكسيك وفنزويلا، تباين سعر الصرف الحقيقي أثر سلبا على المعدل السنوي لنمو الإنتاج في كل الدول.
(1992) Dollar	سعر الصرف الحقيقي	نمو اقتصادي منخفض
Cottani, Cavallo	سعر الصرف الحقيقي	نمو اقتصادي منخفض

Kahn 1990		
Wetzel, Easterly (1989)	سعر الصرف الحقيقي	لم يكن عامل معنوي إحصائيا على النمو
(1989) Edwards	سعر الصرف الحقيقي	نمو اقتصادي منخفض خلال الفترة 1978-1985 ولكن لم يكن كذلك خلال الفترة 1965- 1971.
Aizenman وMarion (1993)	السياسة النقدية والمالية	نمو اقتصادي ضعيف

وحسب ما يشير إليه Rogoff 1999، إذا لم يكن للتغيرات المرتبطة بتعويم سعر الصرف عمليا تأثير بارز على النمو في الدول الصناعية، فإنها تعد إشكالية في حالة الدول النامية والناشئة.

في هذه الأثناء، حتى إذا كان هذا التطاير تظهر له التأثيرات سلبية، تثبيت سعر الصرف لا يمثل بحد ذاته حلا مناسبا، على اعتبار أن التطاير قد يظهر بطريقة معلنة وأكثر وضوح بسبب عدم التأكد المرتبط بمقدرة هذا النظام وقابليته في مواجهة عدم استقرار تدفقات رؤوس الأموال وهجمات المضاربة.[95]

قام Rogoff وAl 2004، بتفحص العلاقة بين مختلف أنظمة أسعار الصرف وتقلب نمو المنتج، فلم يتوصلوا إلى اختلافات معنوية بين الأنظمة. تشير النتائج أيضا إلى أن التطاير في الاقتصاد الكلي يرتفع مع مرونة نظام سعر الصرف وأن هذا التطاير يكون أكثر حدة وحجماً في الدول الناشئة. يؤكد المنظرون أن هذه النتائج قد تكون مرتبطة بالانتقال المتكرر لهذه الاقتصاديات من نظام سعر صرف إلى أخر على إثر الأزمات النقدية التي عرفتها هذه الدول.[96]

[95] - Rogoff. K, « Perspectives on exchange rate regimes », International Capital Flows, ed. by Martin Feldstein, University of Chicago Press, Chicago, 1999, p.44.

[96] - Rogoff. K, Hussain. M, Mody. A, Brooks. R and Oomes. N, « Evolution and performance of exchange regimes », op-cit, p.53.

خلاصة الفصل :

لقد كان النمو الاقتصادي ولا يزال من اهم الاهداف التي تسعى اليها مختلف الحكومات ،وهناك عدة محددات وعوامل يتحدد عاى اساسها معدل النمو الاقتصادي.

ولقد إهتم الفكر الكلاسيكي بعملية النمو ،وإتجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل ، فمنهم من أرجعه إلى تقسيم العمل ومنه من رده إلى أرباح الرأسماليين في حين ذهب البعض إلى إعتبار القطاع الصناعي اهم مورد للثروة.

في حين ترجم الإقتصاديون النيوكلاسيك أفكارهم فيما يخص النمو الإقتصادي في شكل نماذج ، ثم جاءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الإقْتصادي إلى أسباب وعناصر داخلية كرأسمال البشري والمعرفة .

يرتبط النمو بالعديد من المتغيرات الإقتصادية ذات الصلة الوثيقة به ومن المتغيرات الرئيسة أنظمة الصرف التي يمكن من خلالها ضبط ومراقبة الكتلة النقدية من خلال السلطات النقدية التي تتدخل أحيانا لكبح جماح التضخم مثلا ، واعدة التوازن لموازين المدفوعات ، وتشجيع الإنتاج المحلي والإستثمارات الأجنبية من خلال آليات السياسة المالية والسياسة النقدية برفع أو تخفيض قيمة العملة لتحقيق الأهداف الإقتصادية المسطرة من قبل للدولة على المدى المتوسط والبعيد ، وسنحاول في الفصل التالي تسليط الضوء على أثر سياسة سعر الصرف على النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة .

خاتمة عامـــة :

إن سعر صرف متغير يأثر بمتغيرات الاقتصاد الكلي على الصعيد لداخلي والصعيد الخارجي كما أن لتغيرات أسعار النفط أثر على هذا المؤشر ، كما أن الجزائر تسعى جاهدة لتحرير التجارة الخارجية منذ سنوات نتيجةالمفاوضات التي كانت تجري بين الجزائر والمنضمة العالمية للتجارة OMC في الفترات السابقة ، بإنظمام الجزائر إلى هذه المنظمة والانفتاح التجاري وحرية تبادل السلع والخدمات البينية خاصة وأن الجزائر تحتل موقع افريقي ممتاز يؤهلها لتكون مركز تجاري هام يربط بين أوربا وافريقيا ، وهذه المبادلات التجارية لا يمكن ان تكون بالعملة الوطنية الدينار ، بل هناك حلقة ربط تربط العملة المحلية بالعملات الاجنبية التي تتعامل معها ولأن معظم التعاملات المالية التجارية الدولية تتم بالدولار وفقد تم ربط معظم عملات العالم بهذه العملة ما يعطي قوة للدولار الامريكي في العالم فمعظم السلع مسعرة بالدولار الامريكي مما جعل دول العالم تحتكم الى انشاء أنظمة لمقايسة العملات وإعطالها قيمة بالدولار وهذا ما يطلق بنظام سعر الصرف ، و منذ انهيار بريتون وودز، يبدو أن أمر استقرار أسعار الصرف، خاصة العملات الأساسية. أصبح مصدر قلق واهتمام كبير إلى يومنا هذا ، والتي قد تكون مكلفة لأقصى حد ليس فقط على البلدان المعنية بالأمر بالشكل مباشر، بل أيضا لباقي بلدان العالم .

وعلى الرغم من انتهاج معظم الدول لمختلف نظم أسعار الصرف، مع أنها تتسم بمزايا معينة، إلا أنه بعد التجربة العملية لهذه النظم، بينت بعض العيوب بها ولم تثبت تجا عنها، خاصة من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية وتوطيد الاتصال بين الاقتصاد الوطني لمختلف الدول والعالم الخارجي ،وإن الدور الذي يلعبه سعري الصرف الاسمي والحقيقي بالغ الأهمية، فالأول يقوم بقياس متوسط حصيلة تقلبات العملات بالنسبة لعملة معينة والثاني يبين مستوى التضخم والقدرة التنافسية الأسعار سلع دولة ما، ومن هنا جاء سعر الصرف الذي يعبر عنه ببساطة على أنه " سعر عملة مقوما بعملة أخرى "كعنصر مهم في اقتصاديات الدول لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة ، إذ يتبين من خلال الدراسة أن لأسعار الصرف أثر على أسعار الاستيراد والتصدير وبالتالي . عرض وطلب السلع ، وهذا عند سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، إلى جانب ذلك فنظام وسياسة سعر الصرف المتبعة تلعب دورا فاعلا في التقليل من آثار التضخم على المستوى الاقتصادي والمحافظة على القدرة الشرائية ، مما لا شك فيه إن أسواق المال في الدول النامية تساعد في عودة رؤوس الأموال الوطنية إلى الاستثمار المحلي. وهذا يساهم بصورة مباشرة في زيادة نمو معتبرة تمكن من تحقيق النمو الاقتصادي ، فأسواق المال تتيح فرصا تجارية لا يمكن تجاهلها ، وهذه الفرص حققت إنجازات عظيمة في نمو

اقتصاديات بعض الدول. فقد تمكنت بعضها من تحقيق زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى ثلاثة إضعاف الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة صناعياً، وتمكنت من كبح جماح العجز والتضخم وعمليات الخصخصة غير المدروسة .كما استطاعت عدة دول كبولندا خلال سبع سنوات أن تتخطى المرحلة الانتقالية لاقتصادها بصورة مثالية وحققت أعلى معدل نمو في أوربا ، واستطاعت أن تخفض من نصيب أنشطة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي من 100% إلى 33% فقط ،اذ ان زيادة النشاط الاقتصادي الحقيقي ونمو الناتج المحلي الإجمالي يزيد من التفاؤل بشان المستقبل ، مما يزيد من حركة التعامل على الأسهم في سوق الأوراق المالية ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع أسعارها. وهذا يؤكد صحة فرضية الدراسة حول العلاقة التي تربط تقلبات أسعار الصرف مع حجمالناتج المحلي الاجمالي لأي دولة.

، أما بالنسبة لقاعدة تحديد سعر الصرف فإنه يختلف باختلاف نظام الصرف المتبع، والمؤكد على أن النقاش حول أفضل نظام لأسعار الصرف هو دائما الشغل الشاغل لدى الساسة والاقتصاديين في كل بلدان العالم ، إلا أنه هناك جدل حول نجاعة وفاعلية أي من نظم الصرف يمكن أن يتم اختياره لتحقيق النمو المنشود للاقتصاد اما بخصوص النمو الاقتصادي فبعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول برمتها إلى تحقيقه، سواءا تلك المتقدمة منها أو النامية. إذ أنه لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية و مستمرة من النمو الاقتصادي. فالناتج المحلي أو الداخلي هو من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول و تخلفها، إذ بارتفاعه يعطي دلالة على تحسن الوضع المعيشي للأفراد و رفاهيتهم. لهذا فالفوارق الحاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مستويات الرفاهية سببها هو الفجوة الهائلة في مستويات الدخول بين هذه الدول، هذه الفجوة التي ترجع بالأساس إلى التدهور الكبير في الأنظمة الإنتاجية لهذه الدول و قدم وسائلها و أساليبها الإنتاجية، وأيضا إلى جانب ذلك النمو السكاني الكبير الذي تعرفه من جهة أخرى. باختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي أنظمة سعر الصرف فلا يزال لجدل قائما عن ما إذا كان لنظام الصرف أثر سبي على النمو الاقتصادي وعما إذا كان هذا الأثر مباشرا أو غير مباشر وهل يمكن قياس هذا البر عن طريق أساليب القياس الاقتصادي ، وفيما يخص بيانات الدراسة الاقتصادية فمشاكلها لا تعد ولا تحصى فلدراسة على أعلى مستوى من الدقة كان على الباحث تقسيم الدراسة القياسية إلى فترات حسب كل نظام قامت بتطبيقه الجزائر اعادة النموذج المقترح في الدراسة حسب المعطيات المتوفر سواءا في قاعدة بيانات البنك الدولي أو بنك الجزائر أو غيرها من قواعد البيانات المتاحة أمام الطلبة ، وتعود أدراجنا إلى موضوع النمو واسعار الصرف ، فهل أن هناك أثر لنظم الصرف على النمو فهل يصلح لكل الأنظمة وفي كل وقت وحين أم أن النظام الخاص بالصرف المتبع من قبل القطر يتفاعل مع خصوصية كل اقتصاد

فسياسة الثبات الأسعار الصرف يمكن ظمن تصلح للدول النامية في مرحلة من المراحل فقط ثم التحول التدريجي الى تحرير أسعار الصرف والاتجاه أكثر إلى المرونة أكثر لسياسة أسعار وأي الانظمة أسرع في الاستجابة للصدمات الاقتصادية والأزمات المالية التي قد تضرب أي اقتصاد وفي أوقات مفصلية من حيات الدول في هذا البحث حاول الباحث الالمام بجوانب الموضوع الموسوم بسياسة أسعار الصرف والمنو الاقتصادي -دراسة قياسية – علما أن للموضوع قد تم تعديله ليتلاءم مع لواقع بعد أن كان العنوان السابق اختيار سياسة أسعار الصرف والتنمية الاقتصادية دراسة قياسية ، واتبعنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي متبوع بدراسة قياسية حول أنظمة أسعار على النمو الاقتصادي وكان هيكل الدراسة قد شمل فصولا أربع تم الاحاطة بجوانب أسعار الصرف من مفاهيم ونظريات ومحددات وكذا طرق القياس، ثم النمو الاقتصادي أيضا وشمل المفاهيم والنظريات والقياس .

قائمة المراجع :

[1] – أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية اختلال ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.

[1] – لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية لأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

[1]– – هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

[1] – محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي ماهيته – مدركاته الأساسية – تطوره، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003..

[1] – سعيد صحراوي،_محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان 2009–2010 .

[1] – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

[1] – عبد العظيم حمدي اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة الزهراء الشرق القاهرة، مصر ، 1996.

[1]– محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

[1] – صالح أويابة، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية المركز الجامعي غرداية، 2011–2010.

[1] – عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإداراته في ظل الصدمات نظرية وتطبيقية)، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 20130

[1] – هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005..

[1] – عبد القادر السيد متولي، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير دار الفكر ناشرون وموزعون عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

[1] – باسم الحمودي ومحمد ناصر عاقولة، المالية الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات مصر الجديدة، 2013.

[1] – عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

[1] – عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012–2013 .

[1] – موسى شقيري نوري والحنيطي عبد الرزاق، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

[1] – مصطفى أحمد فريد، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2009.

[1] – رضا عبد السلام العلاقات الاقتصادية الدولية في ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.

[1] – موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

[1] – بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009.

[1] – إيمان ناصف عطية وعمارة هشام ،محمد مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.

[1] – عبد الحسن عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

[1] – مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان 2011–2012.

[1] – السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

[1] – يونس محمد محمود وعبد الوهاب علي نجا، اقتصاديات دولية الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

[1] – أياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2013.

[1] – حسام على داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، الأردن ، طبعة الثانية .

[1]– محمد مروان السمان ومحمد ظافر محبك وأحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى – الإصدار الثالث 2008.

[1]

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000، ص.12.

[1] - الحبيب فايز إبراهيم ،" نظريات التنمية والنمو الاقتصادي"، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، 1985،ص. 27.

.

[1] - Debraj Ray, « Development economics », New Jersey, Princeton University Press, 1998, p58.

[1] - David Romer, « Macroéconomie approfondie », Traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Ediscience international, 1997, p 8.

[1] - Murat Yildizoglu, « Note sur la croissance économique à partir de (Easterly 2002) », octobre 2003, p.03.

[1] - Rober J. Barro, Xavier Sala –I– Martin, « La croissance économique » Ediscience international, Paris, 1996, p.44.

[1] - Barro. R.J, « Economic growth in cross-section of countries », Quarterly journal of Economics, 106,407-443, 1991, p.41.

[1] - Aghion. P, Howth. P, « A model of growth through creative destruction », Econometrica, 1992, p.23.

[1] - Barro R, Lee J. W, « International comparisons of educational attainment », journal of Monetary Economics,32, p.36.

[1] - Benhabib J, Spiegel M, «< The role of human capital in economic development evidence from aggregate cross- country data », journal of Monetary Economics, vol.34, 1994, p.14.

[1] - Barro R, « Les facteurs de la croissance économique, une analyse transversale par pays », Economica, 2000, p.44.

[1] - Devarajan S, Swaroop V, Zou H, «< The composition of public expenditure and economic growth », journal of Monetary Economics, 37, 1996, p.33.

[1] - Fisher S, «< The role of macroeconomic factors in growth »>, journal of Monetary Economics, 32, 1993, p.48.

[1] -' Sarel M, « Nonlinear effects of inflation on economic growth », IMF Staff Paper, 43, 1996, p.19.

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire Nour Bachir -El-Bayadh-
Institut des Sciences Economiques et commerciales et Sciences du Gestions

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير -البيض-
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

البيض في: 2023/09/12

القسم: علوم إقتصادية

إذن بإيداع مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله: الأستاذ بكريتي لحضر

المشرف على مذكرة الماستر المقدمة من طرف الطلبة:

1: سعداوي عادل
2: قناشي عبد الحق

تحت عنوان: أثر سياسة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر

ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: علوم إقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

أوافق أن المذكرة قد استوفت كل شروط المناقشة أو التقييم.

إمضاء الأستاذ المشرف: